"الرُّوَاةُ الذَّينَ ضَعَّفَهُم الإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ واتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى تَخْرِيجِ حَدِيثِهِم"

دِرَاسَةٌ وَنَقْدٌ

الدكتور

محمد محمد عبد الخالق محمد محمد رزق

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بدسوق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمةٌ:

إِنَّ الْحَمْدَ لله نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[2] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[3].

أَمَّا بَعْدُ

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهدي هدي محمد - ﷺ - وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار(٤).

---

(١) سورة آل عمران، آية رقم (١٠٢).

(٢) سورة النساء، آية رقم (١).

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان رقم (٧٠، ٧١).

(٤) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي - ﷺ - يستفتح بها خطبه كلها، وقد أخرجها مسلم في «صحيحه»، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٣) رقم (٤٦/ ٨٦٨). والنسائي في «المجتبى»، كتاب النكاح، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح (٦/ ٨٩) رقم (٣٢٧٨) وغيرهما.

وبعد، فإن أنواع علوم الحديث كثيرة ومتعددة، ومن أهم هذه العلوم «عِلْمُ الجرح والتعديل»، ذلكم العِلْمُ الذي يهتم ببيان أحوال الرواة من حيث عدالتهم وضبطهم، وتوثيقهم وتجريحهم.

ولا يخفى ما لهذا العِلْم من أهمية كُبْرى في نفوس المشتغلين بالعلوم الشرعية عمومًا وعلم الحديث خصوصًا، فهو الطريق الذي يُعْرَفُ به صحيح الأحاديث من ضعيفها، ومقبولها من مردودها، ولأهمية هذا العلم اهتم علماء الحديث قديمًا وحديثًا بإبراز أحوال الرواة، ونَقَلَةِ الأخبار، من لدن الصحابة - رضي الله عنهم - حتى العصور المتأخرة.

وكان ممن تَكَلَّم في الرجال، ووَثَّقَ كثيرًا من الرواة وضَعَّفَ، وجَرَّحَ وعَدَّلَ الإمامُ ابنُ حزم الظاهري، والذي وجدته ضَعَّفَ عددًا من الرواة اتفق الشيخان على تخريج حديثهم، وهم بطبيعة الحال ثقات، وإلا ما أخرج الشيخان حديثهم!.

فَعَقَدتُ العزم، واستعنت بالله - عز وجل - وشَرَعْتُ في جمع هؤلاء الرواة من كتب ابن حزم المختلفة فوجدتهم اثنين وثلاثين راويًا (٣٢) ممن ضعفهم ابن حزم بغير الجهالة(١)، وسميته: "الرُّوَاةُ الذَّينَ ضَعَّفَهُم الإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ واتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى تَخْرِيجِ حَدِيثِهِم"، دراسةٌ ونقدٌ.

---

(١) استثنيت بعض الرواة من إدخالهم في هذا البحث وهم الذين وصفهم ابن حزم بـ "الجهالة"، فقد وقفت على أبحاث متعددة بهذا العنوان، وسيأتي ذكرها في "الدراسات السابقة".

– أسباب اختيار البحث:

كان السبب الرئيس وراء اختيار هذا البحث هو أن الإمام ابن حزم – رحمه الله – ضَعَّفَ عددًا من الرواة اتَّفَقَ الشيخان على تخريج حديثهم في "صحيحيهما"، فجاء هذا البحث ليوضِّحَ هذا الأمر من خلال حَصْرِ هؤلاء الرواة، ودراستهم، ويبين موقف العلماء من الإمام ابن حزم فيما ذهب إليه، وهل أصاب في تضعيفه إياهم أم جانبه الصواب؟.

– أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة كلام الإمام ابن حزم على الرواة الذين ضَعَّفَهم واتَّفَقَ الشيخان على تخريج حديثهم في "صحيحيهما"، مع مقارنة حُكْمِهِ بحكم غيره من أهل هذا الشأن، للوصول إلى حكم نهائي على الراوي.

– أهمية البحث:

وترجع أهمية هذا البحث إلى عدة أمور:

أولًا: الوقوف على جميع الرواة الذين ضَعَّفَهم ابن حزم واتَّفَقَ الشيخان على تخريج حديثهم في "صحيحيهما".

ثانيًا: معرفة منهج الإمام ابن حزم في الرجال هل هو من المتشددين أو من المتساهلين أو من المعتدلين من خلال مقارنة أحكامه مع أحكام غيره من الأئمة.

ثالثًا: الدفاع عن أحاديث الصحيحين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب - ﷻ -، وهو في الحقيقية دفاع عن السنة وذلك من خلال الدفاع عن رجال الصحيحين بدفع التضعيف عنهم، وإثبات ثقتهم وضبطهم ؛ لأن الطعن في رجالهما هو طعن في أحاديثهما، وفي رد أحاديثهما هدم للسنة جمعاء.

- **حدود البحث**:

جمع الرواة الذي ضَعَّفَهم الإمام ابن حزم الظاهري واتَّفَقَ الشيخان على تخريج حديثهم في "صحيحيهما"، ومقارنة أقواله بأقوال غيره من الأئمة؛ لمعرفة خلاصة القول في الراوي، مع الرد والتعقيب عند الحاجة.

- **الدراسات السابقة**:

تعددت الدراسات التي اهتمت ببيان منهج الإمام ابن حزم في جرح الرواة وتعديلهم، ومن هذه الدراسات:

"نقد ابن حزم للرواة في المحلى في ميزان الجرح والتعديل"، للباحث/ محمد منصور الصحبي، وهو رسالة دكتوراه قُدِّمَت في جامعة الإمام محمد بن سعود بالسعودية.

"جهالة الراوي عند ابن حزم من خلال كتابه المحلى"، وهو رسالة ماجستير للباحثة/ عائشة محروق، قُدِّمَت في جامعة الأمير عبد القادر بالجزائر.

"الرواة الذين جَهَّلَهُم ابْنُ حَزْمٍ وَأَخْرَجَ لهم الشّيّخَان أو أحدهما وليسوا كذلك"، إعداد الزميل الفاضل أد/ عزمي سالم شاهين، أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، وهو بحث منشور في مجلة الكلية سالفة الذكر، في الجزء العاشر، من العدد الثاني عشر، ١٤٣٢هـ، ٢٠١٢م.

"جهالة الراوي عند علماء الحديث وابن حزم الأندلسي-"، (دراسة تطبيقية على كتاب المحلّى لابن حزم)،أ. محمد موسى نمر اسليمية، أ. د. عبد السلام عطوة الفندي.

"الجرح والتعديل عند ابن حزم الظاهري"، لناصر بن حمد الفهد، وقد طبعته دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٤م.

وقد بذل فيه الباحث جهدًا مشكورًا، إذ جمع فيه ما يزيد على (١٤٣٩) ترجمة، وفيها زوائد على رجال التهذيب، مرتبًا إياهم على حروف المعجم.

وكان منهجه فيه أن يذكر الراوي، ثم مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة - إن كان من رجالها - عن طريق استعمال الرموز، ثم يذكر كلام الإمام ابن حزم في الراوي، مع إحالته على مصدر هذا القول.

وقد اقتصر فيه المؤلف على جمع الرواة فقط دون التعرض إلى ذكر الأقوال الأخرى الواردة في الراوي - خاصة الرواة المتكلم فيهم -، وهو

أمر بالغ الأهمية؛ للترجيح بينها وبين حكم الإمام ابن حزم، ومن ثَمَّ الوصول إلى خلاصة حالهم من التوثيق والتجريح.

- خطة البحث:

هذا، وتتكون خطة البحث من مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة، وفهارس علمية.

ـ المقدمة: وتشتمل على:

- أسباب اختيار البحث، وأهدافه، وأهميته، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

- المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن حزم الظاهري.

- المبحث الثاني: تعريف علم الجرح والتعديل.

- المبحث الثالث: أصناف أئمة الجرح والتعديل من حيث التشدد والتساهل.

- المبحث الرابع: مكانة رجال الصحيحين.

- المبحث الخامس: منزلة ابن حزم بين أئمة الجرح والتعديل، ومنهجه في جرح الرواة وتعديلهم.

- المبحث السادس: الرواة الذين ضعفهم الإمام ابن حزم الظاهري، واتفق الشيخان على تخريج حديثهم" مرتبين على حروف المعجم.

- الخاتمة: واشتملت على أهم نتائج البحث، وتوصياته.

هذا، وقد سلكت في هذه الدراسة المنهج التالي:

أولًا: اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التام للوقوف على الرواة الذين ضَعَّفَهم ابن حزم واتفق الشيخان على تخريج حديثهم، مع الاستعانة بالفهارس والمراجع التي تعين على ذلك، ومنها كتاب: "الجرح والتعديل عند ابن حزم الظاهري"، لناصر بن حمد الفهد، الذي سبق ذكره، وقد ساعدني كثيرًا في الوقوف على هؤلاء الرواة.

ثانيًا: رتبت الرواة في هذا البحث على حروف المعجم.

ثالثًا: ذكرت أولًا اسم الراوي بالقدر الذي يميزه عن غيره، ثم ذكرت بعضًا من شيوخه، وبعضًا من تلاميذه، ثم ذكرت رموزًا تدل على من أخرج له من الأئمة الستة، ثم صرحت بذكرهم في آخر الترجمة، مع ذكر وفاة الراوي.

رابعًا: ذكرت كلام ابن حزم في تضعيف الرواة بحروفه، مع توثيق ذلك من مصدره.

خامسًا: ترجمت للراوي بترجمة كافية محاولًا استيعاب الأقوال في الراوي من حيث الجرح والتعديل، خاصة الرواة المختلف فيهم.

سادسًا: رتبت أقوال أئمة الجرح والتعديل على تاريخ وفياتهم في الأعم الأغلب، وإذا وُجد في الراوي جرح وتعديل فإني أقدم أقوال

المُعَدِّلِين ثم أتبعها بأقوال المُجَرِّحِين، وإذا قال أكثر من إمام في راوٍ: "ثقة" فإنني أجمع قولهم فأقول: قال فلان، وفلان، وفلان "ثقة"، مقدمًا الأقدم وفاة – غالبًا –على غيره.

سابعًا: ختمت الترجمة بذكر خلاصة حال الراوي، مع مقارنة ما توصلت إليه من حاله مع ما قاله ابن حزم، مع التعقيب عليه إن استدعى الأمر ذلك من خلال أقوال أهل العلم كالإمامين الذهبي، وابن حجر.

ثامنًا: أَصَّلْتُ أقوال أهل العلم بعزوها إلى مصادرها وذلك بذكر اسم المصدر، والجزء، والصفحة، ولم أُطِلْ بذكر كل المعلومات المتعلقة بالمصدر لأني اكتفيت بذكرها في فهرس المصادر والمراجع.

تاسعًا: وضعت علامات الترقيم في موضعها المناسب، والتي من شأنها أن تعين القارئ على فهم النص بسهولة.

عاشرًا: عملت فهرسًا للمصادر والمراجع التي رجعت إليها في جمع المادة العلمية لهذا البحث، كما عملت فهرسًا للرواة المترجم لهم في البحث، وفهرسًا للموضوعات التي اشتمل عليها البحث.

وأنا في ذلك كله متبرئ من كل حول وقوة إلا من حول الله - تعالى- وقوته، وتوفيقه، وتسديده لي في إتمام هذا البحث على الوجه الأكمل؛ حتى أنتفع به أولًا ثم ينتفع به غيري ممن يطلع عليه من طلاب العلم، والله أسأل العفو والغفران، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصَلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسَلِّم

الباحث

المبحث الأول
ترجمة الإمام ابن حزم الظاهري ـ رحمه الله ـ.

– اسمه، ونسبه، ومولده:

هو الإمام الحافظ الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفارسي الأصل الأموي اليزيدي القرطبي الظاهري، صاحب التصانيف، ولد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة (٣٨٤هـ)(١).

– شيوخه، وتلاميذه:

سمع ابن حزم من شيوخ كثيرين منهم: يحيى بن مسعود بن وجه الجنة، صاحب قاسم بن أصبغ، ومن أبي عمر أحمد بن محمد بن الجسور، ويونس بن عبد الله بن مغيث القاضي، وحمام بن أحمد القاضي، ومحمد بن سعيد بن نبات، وآخرين. وحدث عنه: ابنه أبو رافع الفضل، وأبو عبد الله الحميدي، ووالد القاضي أبي بكر بن العربي، وطائفة، وآخر من روى عنه مروياته بالإجازة أبو الحسن شريح بن محمد(٢).

– نشأته، ومذهبه:

نشأ ابن حزم في تنعم ورفاهية، ورُزِق ذكاءً مفرطًا، وذهنًا سيالًا، وكتبًا نفيسة كثيرة، وكان والده من كبراء أهل قرطبة، عمل الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك وَزَرَ – تولى الوزارة – أبو محمد في شبيبته، وكان ابن حزم قد مهر أولا في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق وأجزاء الفلسفة التي أثرت فيه تأثيرًا كبيرًا، فقد كان له تأليف يحض فيه على الاعتناء بالمنطق، ويقدمه على العلوم.

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨٤-١٨٥/ ٩٩).

(٢) المصدر نفسه.

أما عن مذهبه فقيل: إنه تفقه أولًا للشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص، وعموم الكتاب والحديث، والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال، وصنف في ذلك كتبًا كثيرة، وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه، وبسبب جفائه مع العلماء بعض الشئ أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها، ونفروا منها، وأحرقت في وقت، واعتنى بها آخرون من العلماء، وفتشوها انتقادًا واستفادة، وأخذًا ومؤاخذة، وفي الجملة فالكمال عزيز، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله - ﷺ -، وكان ينهض بعلوم جمة، ويجيد النقل، ويحسن النظم والنثر، وفيه دين وخير، ومقاصده جميلة، ومصنفاته مفيدة، وقد زهد في الرئاسة، ولزم منزله مكبًا على العلم(١).

- أقوال العلماء فيه:

قال أبو حامد الغزالي(٢): "وجدت في أسماء الله - تعالى - كتابًا ألفه أبو محمد بن حزم الأندلسي- يدل على عظم حفظه، وسيلان ذهنه"(٣).

---

(١) المصدر نفسه (١٨/ ١٨٦-١٨٧/ ٩٩).

(٢) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغَزَّالِي الطوسي، حجة الإسلام، فيلسوف متصوف، له نحو مئتي مصنف، مولده ووفاته بخراسان سنة (٥٠٥هـ)، من كتبه "إحياء علوم الدين" و"المستصفى من علم الأصول" وغيرها. تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٢٢/ ٢٠٤). «شذرات الذهب» (٦/ ١٨).

(٣) ينظر: «شرح الأسماء الحسنى» كما في "لسان الميزان " (٥/ ٤٩٣/ ٥٣٢١).

وقال الإمام أبو القاسم صاعد بن أحمد(١): "كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان، ووفور حظه من البلاغة والشعر، والمعرفة بالسير والأخبار"(٢).

وقال أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ(٣): "كان ابن حزم حافظًا للحديث وفقهه، مستنبطًا للأحكام من الكتاب والسنة، متفننًا في علوم جمة، عاملًا بعلمه، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء، وسرعة الحفظ، وكرم النفس والتدين، وكان له في الأدب والشعر نفس واسع، وباع طويل،

---

(١) هو أبو القاسم صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد، الأندلسي- التغلبي، مؤرخ، بحاث، أصله من قرطبة، ومولده في المرية، ولي القضاء في طليطلة إلى أن توفي سنة (٤٦٢ه)، من كتبه: "جوامع أخبار الأمم من العرب والعجم"، و"تاريخ الأندلس" وغيرها. تنظر ترجمته في: «بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس» لأبي جعفر الضبي (ص٣٢٣). «الصلة في تاريخ أئمة الأندلس» لابن بشكوال (ص٢٣٤).

(٢) ينظر: «الصلة» لابن بشكوال (ص٣٩٥).

(٣) هو محمد بن فتوح بن عبد الله أبو عبد الله الأَزْدِيُّ، الحُمَيْدِيُّ، الأَنْدَلُسِيُّ-؛ المَيُورْقِيُّ، الفَقِيْهُ، الظَّاهِرِيُّ، صاحب ابن حزم وتلميذه. له كتب منها: "جُمَلُ تاريخ الإسلام"، وكتاب "الذهب المسبوك في وعظ الملوك" وغيرها، مات سنة (٤٨٧ه). تنظر ترجمته في: «الأنساب» (٤/ ٢٦٣). «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٢٠/ ٦٣).

وما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه، وشعره كثير جمعته على حروف المعجم"(١).

وقال الذهبي(٢): "كان إليه المنتهى في الذكاء، وحدة الذهن، وسعة العلم بالكتاب والسنة والمذاهب، والملل والنحل، والعربية، والآداب، والمنطق، والشعر، مع الصدق، والديانة، والحشمة، والسؤدد، والرياسة، والثروة، وكثرة الكتب".

وقال ابن حجر(٣): "وكان واسع الحفظ جدًّا، إلا أنه لثقته بحافظته كان يهجم بالقول في التعديل والتجريح، وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة، وقد تتبع كثيرًا منها الحافظ قطب الدين الحلبي ثم المصري من المحلى خاصة".

وقال ابن تغري بردي(٤): "المحدّث صاحب التصانيف المشهورة، كان ظاهريَّ المذهب، وقد تكلّم فيه كلّ أحد ما خلا أهل

---

(١) ينظر: «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» (٣/ ٣٠٨-٣٠٩) بتصرف.

(٢) ينظر: «العبر في خبر من غبر» (٣/ ٣٠٦).

(٣) ينظر: «لسان الميزان» (٥/ ٤٤٨/ ٥٣٢١).

(٤) هو أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، مؤرخ بَحَّاثة من أهل القاهرة، مولدًا ووفاةً، نشأ في حجر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني، وتأدب، وتفقه، وقرأ الحديث، وأولع بالتأريخ، وبرع في فنون الفروسية، وصنف كتبًا نفيسة، منها، "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، و"المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي"، وكانت وفاته سنة ٨٧٤هـ. تنظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (١/ ٧٥). «الأعلام» للزركلي (٨/ ٢٢٢).

الحديث، فإنّهم أثبتوا على حفظه، كان إمامًا عارفًا بفنون الحديث، إلا أنّه كان صاحب لسان خبيث، ويقع في حقّ العلماء الأعلام حتّى صار مثلًا، فيقال: «نعوذ بالله من سيف الحجّاج ولسان ابن حزم»(١).

– مؤلفاته:

أثرى الإمام ابن حزم – رحمه الله – المكتبة الإسلامية بمؤلفات كثيرة من أشهرها:

١ – كتاب "حجة الوداع"(٢).

٢ – كتاب "الإحكام في أصول الأحكام"(٣).

٣ – كتاب "المحلى في الفقه"(٤).

٤ – كتاب "الفصل في الملل والنحل"(٥).

---

(١) ينظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» (٥/ ٧٥).

(٢) مطبوع، طبعته مطبعة بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، بتحقيق/ أبي صهيب الكرمي، الأولى (١٩٩٨م).

(٣) مطبوع بتحقيق الشيخ/ أحمد شاكر، في مكتبة دار الآفاق الجديدة، ببيروت، بدون.

(٤) مطبوع طبعات كثيرة منها: طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري، (١٤٢٤ه، ٢٠٠٣م).

(٥) مطبوع طبعات متعددة منها: طبعة دار الجيل ببيروت، بتحقيق د/ محمد إبراهيم نصر، ود/ عبد الرحمن عميرة.

٥- كتـــاب "مراتـــب الإجمـــاع في العبـــادات والمعـــاملات والاعتقادات"(١).

٦- كتاب "جمهرة أنساب العرب"(٢).

- وفاته:

وبعد رحلة طويلة امتدت اثنتين وسبعين عامًا مات ابن حزم سنة ست وخمسين وأربعمائة (٤٥٦هـ).

❁ ❁ ❁

(١) مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية، بيروت (بدون).

(٢) مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، بتحقيق لجنة من العلماء.

المبحث الثاني
تعريف علم الجرح والتعديل

– الجرح في اللغة:

الجَرْحُ بالفتح مصدر (جَرَحَ)، والجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شق الجلد، فالأول قولهم: "اجترح"، إذا عمل وكسب... وإنما سمي ذلك اجتراحًا؛ لأنه عَمَلٌ بالجوارح، وهي الأعضاء الكواسب. والجوارح من الطير والسباع: ذوات الصيد.

وأما الآخر فقولهم: جَرَحُه بحديدة جرحًا، والاسم الجرح، ويقال وجَرَح الحاكمُ الشاهدَ: إذا عَثَر منه على ما تسقُطُ به عدالتُه من كذبٍ وغيره، واستجرح فلان إذا عمل ما يجرح من أجله.

وقال بعض فقهاء اللغة: الجُرح، بالضم يكون في الأبدان بالحديد ونحوه؛ والجَرح بالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها، كالسب والشتم، وهو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد(١).

– الجرح في الاصطلاح:

قال ابن الأثير: "الجرح: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطلَ العملُ به"(٢).

---

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (١/ ٤٥١)، و«لسان العرب» (٢/ ٤٢٢)، و«تاج العروس» (٦/ ٣٣٦) مادة "جرح".

(٢) ينظر: «جامع الأصول» (١/ ١٢٦).

وقيل في تعريفه: "ردُّ الْحَافِظ المتقن رِوَايَة الرَّاوِي لعِلَّة قادحةٍ فِيهِ، أَو فِي رِوَايَته من فسق أَو تَدْلِيس أَو كذب أَو شذوذ أَو نَحْوهَا"(١).

ويلاحظ فِي هذا التَّعْرِيف أَنه اشْترط فِيمَن يرد رِوَايَة الرَّاوِي أَن يكون حَافِظًا متقنًا، وَهنا يرد بِهِ على الْبَعْض الَّذين يُقحمون أنفسهم فِي غير مجالهم وتخصصهم ويطعنون فِي بعض الروَاة وَالرِّوَايَات.

ويُلاحظ على التعريفين السابقين قصر الجرح على ما يؤدي إلى سقوط عدالة الراوي، وبطلان الاحتجاج بروايته، ولكن ليس كل جرح يؤول بصاحبه إلى هذه المنزلة؛ بل قد يجرح الراوي بما لا يسقطه، بل يبقى حديثه في درجة حيز الاستشهاد، والاعتبار؛ ولهذا عرفه البعض بقوله: "وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليينَ روايته أو تضعيفَها أو ردَّها"(٢).

- التعديل في اللغة:

يُطْلَق التعديل في اللغة ويراد به عدة معانٍ منها: التقويم: ومنه عَدَّلَ الْحُكْمَ: أقامَه، والتسوية: ومنه عَدَّلَ الميزانَ: سَوَّاه، والتزكية: ومنه عَدَّلَ الرجلَ: زكّاه.

---

(١) ينظر: «المختصر في علم رجال الأثر»، للشيخ الدكتور/ عبد الوهاب عبد اللطيف (ص٤٦).

(٢) ينظر: «ضوابط الجرح والتعديل»، للدكتور/ عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف (ص٢١).

والعدْل: ضد الجَور، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم، ورجلٌ عَدْلٌ: أي رِضًا ومَقْنَعٌ في الشهادة، وهو في الأصل مصدر سُمي به فوضع موضع العادل، وهو أبلغ منه؛ لأنه جعل المسمى نفسه عدلًا، وقد عَدُلَ الرجلُ بالضم عَدالَةً، وعُدولة، ويقال: رجل عدلٌ، ورجالٌ عَدْلٌ وعُدُول أيضًا(١).

– **التعديل في الاصطلاح**:

عرّفه ابن الأثير بقوله: "وَصْفٌ متى التحقَ بهما (أي الراوي والشاهد) اعتُبِرَ قولُهما وأُخِذَ به "(٢).

وقيل في تعريفه: "وَصْفُ الراوي بصفاتٍ تقتضي قَبُولَ روايته"(٣).

أما بالنسبة إلى تعريف علم الجرح والتعديل باعتباره مركبًا إضافيًا فقد عرفه حاجي خليفة بتعريف مجمل فقال: "هو علم يُبحث فيه عن قواعد جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظٍ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ"(٤).

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٢٤٦)، و«الصحاح» (٥/ ١٧٦٠)، و«لسان العرب» (١١/ ٤٣٠) مادة "عدل".

(٢) ينظر: «جامع الأصول» (١/ ١٢٦).

(٣) ينظر: «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث»، للشيخ الدكتور/ محمد أبو شهبة (ص٣٨٥).

(٤) ينظر: «كشف الظنون» (١/ ٥٨٢) بتصرف.

المبحث الثالث
أصناف أئمة الجرح والتعديل من حيث التشدد والتساهل

يتفاوت منهج الأئمة في الجرح والتعديل بين التشدد والتساهل والاعتدال، بحسب ما وضعه كل واحدٍ منهم من ضوابط في الجرح والتعديل، فمنهم من وضع ضوابط شديدة في الجرح والتعديل معًا، ومنهم عكسه وهو الذي وضع ضوابط يسيرة في الجرح والتعديل معًا، ومنهم من شَدَّدَ في الجرح وتساهل في التوثيق، ومنهم عكسه من شَدَّدَ في التوثيق وتساهل في التجريح.

وفي تصنيف هؤلاء الأئمة بين التشدد والتساهل والاعتدال يقول الإمام الذهبي: "إن الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١- قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن مَعِين، وأبي حاتم الرازي.

٢- وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك، وشعبة.

٣- وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة، والشافعي.

قال: والكل أيضًا على ثلاثة أقسام:

١- قسم منهم متعنِّتٌ في الجرح، متثبِّتٌ في التعديل، يَغْمِزُ الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّنُ بذلك حديثه.

فهذا إذا وَثَّقّ شخصًا فَعَضَّ على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضَعَّفَ رجلًا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟، فإن

وافقه، ولم يُوَثِّق ذاك أحدٌ من الحُذَّاقِ فهو ضعيفٌ، وإن وثقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقبل تجريحه إلا مُفَسَّرًا، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن مَعِين مثلًا: "هو ضعيف" ولم يُوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن مَعِين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون.

٢- وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي متساهلون.

٣- وقسم كالبخاري، وأحمد، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون ومنصفون"(١). انتهى.

وفائدة هذا التقسيم: النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي.

فإذا جاء التوثيق من المتشددين، فإنه يُعضُّ عليه بالنواجذ؛ لشدة تثبُّتِهم في التوثيق، إلّا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوي، أو كان الجرح مفسّرًا بما يجرح، فإنه يقدم على التوثيق.

وإذا جرَّحوا أحدًا من الرواة، فإنه يُنظر هل وافقهم أحد على ذلك؟، فإن وافقهم أحدٌ على ذلك التضعيف، ولم يُوثِّق ذلك الراوي أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيف، وإن لم يوافقهم أحد على التضعيف، فإنه

(١) ينظر: «ذكر من يُعْتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل» (ص١٧١-١٧٢).

لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه، ولكن لا يطرح مطلقًا، بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يقبل ذلك الجرح إلّا مفسّرًا.

فإذا قال ابن مَعِين في راوٍ: "إنه ضعيف" فلا يكفي أن يقول ذلك دون بيانٍ لسبب تضعيفه وغيرهُ قد وثّقه، بل مثل هذا الراوي يُتوقَّف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، كما قاله الحافظ الذهبي.

وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه يُنظر: هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين على ذلك؟، فإن وافقهم أحد أُخِذَ بقولهم، وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يُسلَّم له(١). انتهى.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: «ضوابط الجرح والتعديل»، د/ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (ص٣٥).

المبحث الرابع
مكانة رجال الصحيحين

من المُسَلَّمِ به عند من يُعتد بقوله من أئمة الحديث خاصة وأئمة المسلمين عامة أنَ للصحيحين منزلة سامية، ومرتبة رفيعة، وأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله - ﷻ -، وقد وردت نصوص كثيرة عن جماعة من أهل العلم تؤكد هذا المعنى وتقرره:

قال ابن الصلاح: "جميعُ ما حَكَمَ مُسْلِمٌ بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه؛ وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يُعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع"(١).

وقال النَّووي: "اتفق العلماء على أنّ أصح الكتب بعد القرآن "الصحيحان"، وتلقتهما الأمة بالقبول"(٢).

وقال العَيْنِي: "اتفق علماء الشرق والغرب، على أنه ليس بعد كتاب الله - تعالى - أصح من صحيحي البخاري ومسلم"(٣).

---

(١) ينظر: «صيانة صحيح مسلم» (ص٨٥).

(٢) ينظر: «شرح مسلم» (١/ ١٤).

(٣) ينظر: «عمدة القاري» (١/ ٥).

وقال الشَّوْكَاني: "واعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث؛ لأنهما التزما الصحة، وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول"(١).

فهذه طائفة قليلة من أقوال الأئمة الأعلام في شأن الصحيحين، بما يُفيد الإجماع على مكانتهما عند الأمة، وجلالة قدرهما عند العلماء كافة، وعند أهل الحديث خاصة.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للكتابين فإن منزلة رجالهما - بطبيعة الحال - لا تقل عن منزلتهما ؛ لأن مِنْ لَازِمِ ذلك هو تعديل رواتهما، وأن القدح فيهم هو قدح في الأحاديث التي رويت من طريقهم؛ لأنهم هم الذين نقلوا إلينا الأحاديث، وعن طريقهم وصلت إلينا.

فدل هذا على أن كُلَّ مَنْ روى عنه البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، واحتجَّا به في الحلال والحرام والأصول، فهو ثقة عندهما، وأما ما كان من رواية بعض المتكلَّم فيهم فإنهما انتقيا لهم أحاديثَ يعلمانِ أنهم قد حَفِظوها، ورووها على وجهها، وهذه الأحاديث غالبًا في غير الحلال والحرام، كالتفسيرِ، والمغازي، والأدب، والرِّقاق، والفضائلَ (٢).

---

(١) ينظر: «نيل الأوطار» (١/ ٢٥).

(٢) ينظر: «تحرير تقريب التهذيب» بتصرف (١/ ٢٩).

وقد اصطلح بعض الأئمة على من روى له صاحبي الصحيح أنه "جاز القنطرة"، أو "قفز القنطرة". يعني أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه من تضعيف أو جرح.

قال الشيخ أبو الحسن المقدسي: "هذا جاز القنطرة"(١).

وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن معين: "وإنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه، ويحيى فقد قفز القنطرة، بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي رحمه الله"(٢).

وقال ابن دقيق العيد: "وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نَخْرُج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيانٍ شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما"(٣).

وقال ابن حجر أثناء دفاعه عن رجال صحيح البخاري الذين طُعن فيهم: "وقبل الخوض فيه - يعني في هذا الدفاع - ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّجَ عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول"(٤). والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: «البدر المنير» (١/ ٢٧٨).
(٢) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٠/ ٩٦٣٦).
(٣) ينظر: «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص٥٥).
(٤) ينظر: «هدي الساري» (ص٣٨٤).

المبحث الخامس
منزلة ابن حزم بين أئمة الجرح والتعديل، ومنهجه في جرح الرواة وتعديلهم

يعتبر ابن حزم من الأئمة المجتهدين في الجرح والتعديل، ولا يقل قوله عن قول غيره من الحفاظ، ولكن ينظر في أقواله كما ينظر في أقوال غيره، فإن تكلم في رجال لم يتكلم فيهم غيره فكلامه معتمد مقبول، وإن تكلم في رجال تكلم فيهم غيره من الحفاظ فحينئذٍ يُرجع إلى قواعد الترجيح في الجرح والتعديل فيؤخذ بالراجح منها، وحينئذٍ فلا فرق بين ابن حزم وبين غيره من الأئمة.

وأما عن منهجه في الجرح والتعديل فقد عَدَّه الإمامُ السخاوي من المتساهلين في الجرح والتعديل فقال عند حديثه عن المتساهلين من العلماء: "وكابن حزم، فإنه قال في كل من الترمذي صاحب الجامع، وأبي القسم البغوي، وإسماعيل ابن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين إنه مجهول"(١).

وقد تعقبه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وفَرَّقَ بين التساهل المنسوب إلى الترمذي والحاكم وبين ما هو منسوب إلى ابن حزم فقال: "التسمّح والتساهل الذي وقع من الترمذي، والحاكم هو في تدوينهما حديث بعض الضعفاء - وخاصة الحاكم-، فإنه يورد بعض أحاديث

(١) ينظر: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (ص٢٠٥).

الضعفاء أو الوضاعين ويجعلها مما يستدرك على الصحيحين، فتساهلهما آتٍ من حيث توثيقهما الضعيف، أو من حيث تدوين حديثه في كتابيهما، وهو غير تساهل ابن حزم الذي يحكم على الأئمة الثقات الأثبات بأنهم مجهولون، فكان الأولى عد ابن حزم في قسم المتعنتين في الجرح"(١).

وقد ظهر من خلال هذا البحث تضعيفه لكثير من الرواة الذين وثقهم الأئمة، وهذا يدل على أنه من الأئمة المتعنتين في الجرح كما قال الشيخ أبو غدة، فهو يَغْمِزُ الراوي بأدنى كلام يقال فيه، وهذا لا يتعارض مع كونه من المتثبتين في التعديل.

كما بان من خلال البحث أيضًا أنه شديد العبارة في الجرح، فهو يستخدم العبارات الشديدة في الضعف اليسير، بل ربما استخدمها فيمن وثقه الأئمة، فقد قال في خُثَيْم بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ الْغِفَارِيِّ(٢): "في غاية الضعف، لا تجوز الرواية عنه"، وقال في طَلْحَة بْن نَافِعٍ الوَاسِطِيِّ: "ساقط"، وهذان وثقهما الأئمة، كما سيأتي في ترجمتهما. والله أعلم.

(١) ينظر: «التعليق على الرفع والتكميل» (ص٢٩٢).
(٢) سيأتي الكلام عنه مفصلًا في الترجمة رقم (٦).

المبحث السادس
(الرُّوَاةُ الذِّينَ ضَعَّفَهُم الإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ واتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى تَخْرِيجِ حَدِيثِهِم) مرتبين على حروف المعجم

١ - أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَيْسَرَةَ القُرَشِيُّ مولاهم، أَبُو مُحَمَّدٍ الكُوفِيُّ [ع]. روى عن: الثوري، وسليمان التيمي وآخرين. روى عنه: أحمد، وإسحاق بن راهويه وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(١).

وقال ابن مَعِين(٢)، وابن السُّكْرِيُّ، وأحمد المروزي، وأبو بكر الحَضْرَمِي، ومَسْلَمَة(٣)، والذهبي(٤)، وابن حجر(٥): "ثقة". زاد ابن حجر: "ضُعِّفَ في الثوري، وزاد ابن مَعِين(٦): "والكوفيون يُضَعِّفُونه". وقال ابن سعد(٧): "كان ثقةً، صدوقًا إلا أن فيه بعض الضعف، وقد حَدَّثُوا عنه". وقال ابن مَعِين مرة(٨)، والنسائي(٩):

---

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ١٨٣).

(٢) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» (٣/ ٢٧٠/ ١٢٨٤).

(٣) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٦٢-٦٤/ ٣٧١).

(٤) ينظر: «المغني في الضعفاء» (١/ ٦٦/ ٥٢١).

(٥) ينظر: «التقريب» (ص٥٤/ ٣٢٠).

(٦) ينظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٥١٢-٥١٤/ ٣٤٥٥).

(٧) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٦٤/ ٢٧٢٤).

(٨) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص٧٤/ ١٦٩).

(٩) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٥٤-٣٥٧/ ٣٢٠).

"ليس به بأس"، وبنحوه قال العجلي، وابن وضاح(١). وزاد ابن مَعِين مرة(٢): "وكان يخطئ عن سفيان". مات سنة مائتين (٢٠٠هـ). روى له الجماعة.

وخلاصة حاله: ثقةٌ، فقد أطلق توثيقه جماعة من العلماء، وضَعَّفَهُ بعضهم في الثوري خاصة، كما صَرَّحَ به ابن حجر، وفُهِمَ من كلام ابن مَعِين، وابن سعد، وهذا التضعيف مقيدٌ في روايته عن الثوري، وعليه فهو ثقةٌ في روايته عمن عداه، وقد أخرج له الشيخان في "صحيحيهما" في غير الثوري، وهو من التوثيق العملي(٣)، ولعل من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - حمل هذا التضعيف المقيد على العموم فأخطأ، والله أعلم.

٢- إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ السَّبِيْعِيُّ، أَبُو يُوْسُفَ الْكُوْفِيُّ [ع]. روى عن: عاصم الأحول، ومنصور بن المعتمر وآخرين. روى عنه: ابن مَهْدِيٍّ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وغيرهما.

قال ابن حزم: "ليس بالقوي"(٤). وقال مرة: "ضعيف"(٥).

---

(١) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٦٢-٦٤/ ٣٧١).

(٢) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٤/ ٤٩/ ٣٠٨٥).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٩/ ٢١/ ٦٩٤٨). «صحيح مسلم» (١/ ٧١٨/ ٥٩٦).

(٤) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ٢٨٤)، (٣/ ٣٠٣)، (١١/ ١٧٥).

(٥) ينظر: «المُحَلَّى» (٢/ ١١٢)، (٤/ ٣٤١، ٣٤٢)، (٢/ ١٧٢)، (٦/ ٣٤٠، ٣٨٨، ٤٠٩، ٤٤٧)، (٧/ ١١٩)، (٨/ ١٤١، ١٩٩، ٣٢٣)، (٩/ ٣١٣، ٥٢٣)، (١٠/ ١٤٨).

وقال ابن سعد(١)، وأحمد، وابن مَعِين(٢)، والعِجْلي(٣)، وأبو حاتم(٤)، وابن نمير، وابن السكري(٥)، وابن حجر(٦): "ثقة". زاد ابن حجر: "تُكُلِّمَ فيه بلا حجة".

وقال أحمد مرة(٧): "إسرائيل ثَبْتُ الحديثِ، كان يحيى - يعني القطان - يَحْمِلُ عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير".

وقال ابن المديني(٨): "ضعيف". وقال ابن مَهْدِيٍّ: "إسرائيل لص يسرق الحديث"(٩). وقال أحمد مرة(١٠): "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لِينٌ، سمع منه بأَخَرَةٍ". مات سنة ستين ومائة (١٦٠هـ) وقيل بعدها. روى له الجماعة.

وخلاصة حاله: ثقة، فقد أطلق توثيقه جماعةٌ من أهل العلم.

---

(١) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٥٢/ ٢٦٤٢).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠-٣٣١/ ١٢٥٨).

(٣) ينظر: «معرفة الثقات» (١/ ٢٢٢/ ٨٠)،

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠-٣٣١/ ١٢٥٨).

(٥) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٢٨-١٢٩/ ٤٤٤).

(٦) ينظر: «التقريب» (ص٦٠/ ٤٠١).

(٧) ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٣١١/ ٤٠٥).

(٨) ينظر: «العلل» (١/ ٨٦/ ١٣٤).

(٩) ينظر: «التهذيب» (١/ ٢٦٣/ ٤٩٦).

(١٠) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠-٣٣١/ ١٢٥٨).

أما ما ورد من عُدُولِ يحيى القطان عن الرواية عنه فذلك بسبب روايته مناكير عن كل من أبي يحيى القَتَّاتِ، وإبراهيم بن مُهَاجِرٍ، فقد ذكر ابن حجر أن ابن المديني، قال ليحيى بن سعيد: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، فقال: "لَمْ يُؤتَ مِنْهُ، أُتِيَ مِنْهُمَا جَمِيْعًا، يعني من أبي يحيى ومن إبراهيم".

قال الحافظ: فقد لاح - ظَهَرَ - لك أن القطان ليس في كلامه هذا ما يوهن إسرائيل. انتهى(١). وقال الذهبي: "يُشير إلى لين ابن مهاجر والقتّات"(٢). يعني لم يأت الضعف من إسرائيل، وإنما جاء من القتات، وابن مهاجر.

وهذه القصة رواها صالح بن أحمد، قال: قال ابن المديني ليحيى القطان: روى إسرائيل عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، فقال: "لَمْ يُؤتَ مِنْهُ، أُتِيَ مِنْهُمَا جَمِيْعًا"(٣).

ويفهم من هذا أن يحيى القطان أراد أن النكارة جاءت من جهة الرجلين معًا، أبو يحيى وإسرائيل، فأبو يحيى لضعفه خلط فيها، ثم زادها إسرائيل تخليطًا؛ لأنه لم يتقن حفظها عن أبي يحيى، وهو بهذا يضعف إسرائيل أيضًا، وهو يخالف ما جاء في الرواية الأولى.

---

(١) ينظر: «التهذيب» (١٢/ ٢٧٨/ ١٢٧٢).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٦٠/ ١٣٣).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٣٢/ ١٩٦٥).

وقد وردت هذه القصة ونُسِبَ القول فيها لابن مَعِين وليس ليحيى القطان، ذكرها ابن أبي خيثمة في تاريخه(١)، فقد قيل لابن مَعِين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة يعني مناكير، فقال: "لَمْ يُؤتَ مِنْهُ، أُتِيَ مِنْهُمَا".

قال الحافظ معقبًا: "وهو كما قال ابن مَعِين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قِبَلِهِ، وإنما هي من قِبَلِ أبي يحيى كما قال ابن مَعِين، وأبو يحيى ضَعَّفَهُ الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه". انتهى.

وأيًّا ما كان الأمر، سواء أكان القائل يحيى القطان أم كان ابن مَعِين فهذا لا يقتضي العدول عن الرواية عن إسرائيل بسبب روايته مناكير عن كل من القتات، وابن مهاجر، فمثل هذا السبب لا يقتضي تضعيف الراوي، أو ترك الرواية عنه مطلقًا، إنما هو تضعفٌ مُقَيَّدٌ في تلك الحالة فقط، لاسيما مع ورود التصريح من ابن مَعِين مرة، والقطان مرة أخرى بأن الحمل ليس على إسرائيل فيه، وإنما على بعض مشايخه الضعفاء.

وقال أيضًا: "فهذا ما قيل فيه - يعني إسرائيل- من الثناء، وبعد ثبوت ذلك، واحتجاج الشيخين به لا يُحْمَلُ مِنْ متأخرٍ لا خبرة له

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص٣٩٠).

بحقيقةِ حالِ مَنْ تقدمه، أن يُطْلِقَ على إسرائيل الضعفَ، ويَرُدُّ الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائمًا؛ لاستناده إلى كون القطان كان يَحْمِلُ عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل..." (١) انتهى.

وأما تضعيف ابن المديني، وابن حزم فتعقبه الإمام الذهبي بقوله:... "مشى عَلِيٌّ - يقصد ابن المديني- خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم، وقال: ضعيف، وعمد إلى أحاديثه التي في (الصحيحين) فردها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة،..."(٢).

أما ما ورد عن ابن مَهْدِيٍّ أن إسرائيل كان لصًّا يسرق الحديث، فمراده أنه كان يتلقف العلم تلقفًا، يعني يأخذه أخذًا سريعًا يشبه الاختلاس والسرقة، لا أنه يسرق الأحاديث وينسبها إلى نفسه، فهذا ضرب من الوضع، وإسرائيل برئ من هذه التهمة، فإن المعروف عن ابن مهدى توثيق إسرائيل، والثناء عليه، وإلا فكيف يقول فيه ابن مَهْدِيٍّ هذا المعنى المنكر وهو يروي عنه؟!.

وأما ما جاء في أن إسرائيل ضعيف في روايته عن جده أبي إسحاق؛ لأنه سمع منه بعد اختلاطه فالعلماء في ذلك فريقان:

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٥٨/ ١٣٣).

الفريق الأول: قالوا: إنه ضعيف في روايته عن جده أبي إسحاق؛ لأنه سمع منه بعد اختلاطه. قال أحمد(١): "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لِينٌ، سمع منه بأَخَرَةٍ".

والفريق الثاني: جاء عنهم ما يفيد ترجيح رواية إسرائيل عن جده، وأنه مُقَدَّمٌ على غيره فيه ممن وُصِفَ بالحفظ والإتقان.

فقد جاء عن إسرائيل نفسه أنه كان حافظًا لحديث جده متقنًا له، قال إسرائيل(٢): "كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن".

وقال ابن مَهْدِيٍّ عنه(٣): "إنه كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد".

وقَدَّمَهُ أبوه على نفسه في أبي إسحاق فيما رواه شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ قال: قلت ليونس بن أبي إسحاق: "أَمِلَّ عَلَيَّ حَدِيْثَ أَبِيْكَ، قَالَ: اكْتُبْ عَنْ إِسْرَائِيْلَ، فَإِنَّ أَبِي أَمَلَّهُ عَلَيْهِ"(٤).

وقال أخوه عيسى بن يونس(٥): "كان أصحابنا سفيان وشريك - وعَدَّ قومًا- إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠-٣٣١/ ١٢٥٨).
(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠-٣٣١/ ١٢٥٨).
(٣) ينظر: «فتح المغيث» (١/ ٢١٧).
(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠-٣٣١/ ١٢٥٨).
(٥) ينظر: «التهذيب» (١/ ٢٦٢/ ٤٩٦).

فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني، هو كان قائد جده".

وعَدَّهُ الترمذي وأبو حاتم من أثبت أصحاب أبي إسحاق، قال الترمذي(١): "إسرائيل ثبت في أبي إسحاق". وقال أبو حاتم(٢): "من أتقن أصحاب أبي إسحاق".

كما اعترف شعبةُ نفسُه بترجيح إسرائيل عليه في حديث أبي إسحاق، قال حجاج الأعور: قلنا لشعبة: حَدِّثْنَا عن أبي إسحاق، فقال: "سَلُوا إسرائيلَ فإنه أَثْبَتُ فيها مني"(٣).

وقد نُقِلَ عن ابن مَهْدِيٍّ اتِّكَاله على إسرائيل في حديث أبي إسحاق بدل سفيان؛ لأن إسرائيل كان يأتي به أتم، فقال(٤): "ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق إلا لما اتَّكَلْتُ به على إسرائيل؛ لأنه كان يأتي به أتم". انتهى.

بل جاء عن ابن مَهْدِيٍّ أنه رَجَّحَ رواية إسرائيل في أبي إسحاق على الثوري وشعبة فقال(٥): "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري". وشعبة وسفيان جبلان من جبال الحفظ والإتقان.

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠-٣٣١/ ١٢٥٨).

(٣) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٢/ ١٣٠، ١٣١/ ٢٣٧).

(٤) ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (ص٢٧/ ١١).

(٥) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٢/ ١٣٠، ١٣١/ ٢٣٧).

وقال الذهبي(١): "إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة، ... نعم شعبة أثبت منه إلا في أبي إسحاق".

ولعل السبب في تبوئه هذه المنزلة هي طول ملازمته لجده، وكثرة ممارسته لحديثه، فإنه لازمه عشرة أعوام، وكان قائدًا له، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم.

قال الذهبي(٢): "... فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة، نعم، ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحًا ومساءً عشرة أعوام...". وقال أيضًا: "فإن إسرائيل كان عكاز جده".

وقال ابن حجر(٣): "وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه؛ لأنه جَدُّهُ، وكان خِصِّيصًا به".

أما الأئمة أحمد، وابن مَعِين، ومعاذ بن معاذ، والترمذي فَقَدَّمُوا شعبةَ والثوريَّ على إسرائيل في أبي إسحاق، فَرَأْي هؤلاء في شعبة يخالف رأيه هو في نفسه كما لا يخفى.

---

(١) ينظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠٩/ ٨٢٠).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٥٨، ٣٥٩/ ١٣٣).

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١/ ٣٥١).

قال ابن حجر(١): "وقَدَّمَ ابنُ مَعِين، وأحمدُ، شعبةَ والثوريَّ عليه في حديث أبي إسحاق، وقَدَّمَه ابن مَهْدِيٍّ عليهما".

وقال ابن المديني: "سمعت معاذ بن معاذ، وقيل له: أي أصحاب أبي إسحاق أثبت؟، قال: شعبة، وسفيان". وقال ابن أبي خيثمة: "سمعت ابن مَعِين، يقول: أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري، وشعبة، ... وقال: لم يكن أحد أعلم بحديث أبي إسحاق من الثوري". وذكر الترمذيُّ أن الثوريَّ وشعبةَ أثبت وأحفظ من جميع من روى عن أبي إسحاق(٢).

وكما هو ظاهر فإنه حَدَثَ اختلاف بين أهل العلم في سماع إسرائيل بن يونس من جده أبي إسحاق، فعند أحمد وابن مَعِين أنه سمع منه بآخره، أما عند ابن مَهْدِيٍّ، وأبي حاتم، والترمذي أن سماعه منه متقدم ليس بآخره.

وخلاصة القول: بعد سرد كل هذه الأقوال الواردة في ترجمة إسرائيل بن يونس تبين أنه حظي بمكانة رفيعة في الرواية عن جده؛ لحفظه لحديثه وتثبته فيه، وأنه لا يقل فيه عن شعبة والثوري، وذلك لأمور:

---

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص٣٩٠).

(٢) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٧٠٩).

١- ما جاء في عبارات الثناء والمدح لإسرائيل لحفظه وضبطه وتثبته في حديث جده، الأمر الذي لا يتفق والقول بأنه سمع منه بآخره؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لما وُصِفَ بذاك الوصف، وذاك الضبط والإتقان.

٢- شهادة شعبة المتقدمة لإسرائيل، فمع كون شعبة أقدم سماعًا من إسرائيل في أبي إسحاق، فقد شهد له بأنه أثبت منه في أحاديث أبي إسحاق.

٣- تقديم ابنُ مَهْدِيٍّ لإسرائيلَ على شعبة والثوري في أبي إسحاق، والثوريُّ مِنْ أصحاب أبي إسحاق القدماء أيضًا بلا خلاف.

٤- إخراج البخاري في مواضع من "صحيحه" عن عبيد الله بن موسى، وعبدالله بن رجاء، وآدم بن أبي إياس، والنضر ابن شميل، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وهذا من التوثيق العملي لإسرائيل في روايته عن جده أبي إسحاق(١).

٥- من الناحية التاريخية نجد أن أبا إسحاق جد إسرائيل مات سنة (١٢٩ه) أو قبلها بقليل، في حين أن إسرائيل ولد سنة (١٠٠ه)، وبالتالي يكون إسرائيل عاش في كنف جده وبجواره ما يقارب (٢٩) سنة، وما قيل في ملازمة إسرائيل لجده، وأنه كان قائده وعكازه ما يوحي

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٣٧/ ١٢٦)، (١/ ٨٨/ ٣٩٩)، (١/ ١١٠/ ٥٢٠)، (١/ ١٦٢/ ٨١١). (٢/ ١٦٦/ ١٦٨٣)، (٣/ ١٢٧/ ٢٤٣٩).

بملازمة شديدة له، أتاحت له سماع الحديث مرات متعددة، مما يجعلنا نجزم بأنه سمع حديث جده وأتقنه، وضبطه، إن لم يكن مرات متعددة، فمرة واحدة على الأقل.

٦- ثَمَّتَ أمر آخر وهو أن العلماء نصوا على أن اختلاط أبي إسحاق السبيعي لم يكن اختلاطًا فاحشًا، حتى إن الذهبي والعلائي نفيا عنه الاختلاط أصلًا، يقول الذهبي: "شاخ ونسي، ولم يختلط". وقال أيضًا: "ما اختلط أبو إسحاق أبدًا، وإنما يعني بذلك التغير، ونقص الحفظ"(١). وقال العلائي(٢): "... ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقًا، وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه".

ومن خلال الأقوال السابقة يظهر أن اختلاط أبي إسحاق كان اختلاطًا يسيرًا، ولم يكن فاحشًا، وبالتالي لا يؤثر في قبول رواياته، والاحتجاج بها قبل الاختلاط وبعده؛ لأنه بمعنى التغير اليسير عند الكِبَر؛ ولذلك خَرَّجَ له الشيخان كثيرًا في "صحيحيهما" عمن روى عنه حتى بعد اختلاطه ومنهم حفيده إسرائيل - عند من قال ذلك -، أما إذا

---

(١) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٠/ ٦٣٩٣). «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧١/ ٢١٩-٦٦-٥).

(٢) ينظر: «المختلطين» (ص٩٤/ ٣٥).

تبين تأثير اختلاطه في رواية له بعينها، فإنها ترد بمفردها، ولا ترد جميع رواياته من طريق من روى عنه بعد الاختلاط مطلقًا.

فالراجح في حاله أنه: ثقة على الإطلاق، وأنه مُقَدَّمٌ في الرواية عن جده أبي إسحاق، وهو يساوي مرتبة شعبة، والثوري عن أبي إسحاق، وأما ما ذُكر مِنْ تشدّد يحيى القطّان وتَرْكِهِ الرواية عنه فإن النكارة جاءت بسبب الرواية عن شيخيه الضعيفين، أما ابن المديني فقد ضَعَّفَهُ تبعًا لشيخه القطّان، وتعنّت ابن حزم فضعّفه وردّ أحاديثه التي في الصحيحين، لكن لم يكن عنده مستند لذلك، وبالتالي فهو قول مردود، والله أعلم.

٣- إسماعيل بن عَبد الله بْن عَبد الله بْن أويس بن مالك الْأَصْبَحِيُّ(١)، أَبُو عَبْد اللهَّ المدني، وهُوَ أخو أبي بكر بْن أَبي أويس، وابن أخت مالك بن أنس. [خ م د ت ق]. روى عن: سُلَيْمان بْن بلال، وأخيه أبي بكر عبد الحميد بْن أَبي أويس وآخرين. رَوَى عَنه: البخاري، ومسلم وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(٢).

---

(١) الأَصْبَحِيُّ: بفتح الألف، وسكون الصاد المهملة، وفتح الباء المنقوطة بنقطة، في آخرها حاء مهملة، نسبة إلى أصبح واسمه: الحارث بن عوف، وأصبح صارت قبيلة. ينظر: الأنساب (١/ ٢٨١).

(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ٢٥٠).

قال أحمد(١): "ثقة، وقد قام في أمر المحنة مقامًا محمودًا منه". وقال أبو حاتم فيما ذكره صاحب الكمال: "كان من الثقات"(٢). ونقل الخليليُّ أن أبا حاتم قَوَّاهُ، وقال: "كان ثبتًا في حديث خاله مالك"(٣). وذكره ابن حبان في الثقات(٤).

وقال أحمد مرة(٥)، وابن مَعِين(٦): "لا بأس به". وقال أبو حاتم(٧): "محله الصدق، وكان مُغَفَّلًا". وقال الذهبي(٨): "صدوق مشهور، ذو غرائب، وسمع منه الشيخان".

وقال ابن مَعِين مرة(٩): "صدوق، ضعيف العقل، ليس بذلك". وقال مرة: "أَبُو أويس وابنه ضعيفان". وقال مرة: "يَسْوَى فِلْسَيْنِ"(١٠). وقال مرة(١١): "ابْن أَبِي أويس وأبوه يسرقان

(١) ينظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٧٧).
(٢) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٤/ ٤٩٩).
(٣) ينظر: «الإرشاد» (١/ ٣٤٧/ ١٥٨).
(٤) ينظر: «الثقات» (٨/ ٩٩).
(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨١/ ٦١٣).
(٦) ينظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٥٢٦/ ١٥١).
(٧) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨١/ ٦١٣).
(٨) ينظر: «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص١٠٢/ ٣٣).
(٩) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨١/ ٦١٣).
(١٠) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٨٧/ ١٠٠).
(١١) ينظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٥٢٥/ ١٥١).

الحُدِيث". وقال مرة(١): "مُخَلِّطٌ، يكذب، ليس بشئ". وقال مرة(٢): "ضعيفٌ، أضعف الناس، لا يحل لمسلم أن يُحَدِّثَ عنه بشئ". وقال النضر بن سلمة(٣): "كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل عَبد اللهَّ بن وهب". قال النسائي(٤): "ضعيف". وَقَال في موضع آخر(٥): "ليس بثقة". وقال الدارقطني(٦): "ليس أختاره في الصحيح".

وقال ابن عدي(٧): "روى عن خاله مالك أحاديث غير أنه لا يتابعه أحدٌ عليها، ... وقد حَدَّثَ عنه الناس، وأثنى عليه ابن مَعِين وأحمد والبخاري، يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس". مات سنة (٢٢٦هـ)، وقيل بعدها. روى له الجماعة سوى النسائي.

وخلاصة حاله: من خلال النقول السابقة نجد أن بعض الأئمة أثنى عليه ومنهم الإمام أحمد بسبب قيامه في أمر المِحْنَة مقامًا محمودًا، لكنَّ أكثرَهم على تضعيفه، والبعض بالغ فاتهمه بالوضع، وكان النسائي

(١) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» لابن الجنيد (ص٣١٢/ ١٦٢).
(٢) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» لابن محرز (١/ ٦٥/ ١٢١).
(٣) ينظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٥٢٥/ ١٥١).
(٤) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (ص١٧/ ٤٢).
(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ١٢٨/ ٤٥٩).
(٦) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٩٣/ ١٠٨).
(٧) ينظر: «الكامل» (١/ ٥٢٧/ ١٥١).

سيئ الرأي فيه جدًا، لما بانَ له من أمره ما لم يَبِنْ لغيره، وتابعه الدارقطني.

قال اللالكائي(١): "بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف".

وكان الذي بلغ النسائي عنه ما نقله سلمة بن شبيب قال(٢): "سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شئ فيما بينهم". قال الحافظ ابن حجر(٣): "وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح،...".

وأما عن إخراج الشيخين له فقد أخرج له البخاري الكثير مما توبع عليه في "صحيحه"، ومسلم أقل منه قرابة العشرين حديثًا(٤).

يقول الحافظ(٥): "احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما

---

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ١٢٨/ ٤٥٩).

(٢) ينظر: «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٤٧/ ٩).

(٣) ينظر: «التهذيب» (١/ ٣١٢/ ٥٦٨).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٢٦/ ٧٦)، (١/ ٣١/ ١٠٠)، (١/ ٨٠/ ٣٥٧). «صحيح مسلم» (٢/ ٨٧٥/ ١٢٢-١٢١١)، (٢/ ١١٣٥/ ١٢-١٤٩٧) وغيرها.

(٥) ينظر: «هدي الساري» (ص٣٩١).

مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري،...". وقال أيضًا(١): "... وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات".

والظاهر أنهما انتقيا من حديثه الصحيح المثبت في أصوله، يقول الحافظ(٢): ... وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأَذِنَ له أن ينتقيَ منها، وأن يُعَلِّم له على ما يحدث به ليحدِّثَ به ويُعرِضَ عما سواه، وهو مُشْعِرٌ بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله". ثم قال: "وعلى هذا لا يحتجُّ بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قَدَحَ فيه النسائي وغيره إلا إن شاركَهُ في غيره فيُعتَبَر فيه". انتهى.

وقال الذهبي: "وكان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به لَزُحْزِحَ حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، ...".

وقال أيضًا: "الرجل قد وثب إلى ذاك البر، واعتمده صاحبا "الصحيحين"، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى، فإنه من أوعية العلم، ..." (٣).

---

(١) ينظر: «التهذيب» (١/ ٣١٢/ ٥٦٨).

(٢) ينظر: «هدي الساري» (ص٣٩١).

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٩٣/ ١٠٨).

فالراجح في حاله أنه: ضعيف يُعْتَبر به، فيقبل في المتابعات والشواهد؛ لكثرة ما عنده من الغرائب والأفراد، أما أحاديثه التي في "الصحيحين" فإن الشيخين انتقيا له صحيحَ حديثه، وبذلك يوافق الإمام ابن حزم على تضعيفه إياه، لكنه يخالف في تضعيفه مطلقًا، وكان الأولى أن يقال: ضعيف يعتبر به، فيصلح حديثه في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج الشيخين له، والله أعلم.

٤- تَوْبَةُ بْنُ أَبِي الأَسَدِ الْعَنْبَرِيُّ(١)، أَبُو المُوَرِّعِ البَصْرِيُّ [خ م د س]. روى عَن: أنس بن مالك - رضي الله عنه -، والشعبي وآخرين. روى عَنه: حماد بْن سلمة، وشعبة وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف، متفق على ضعفه"(٢).

وَقَال ابن مَعِين(٣)، وأَبُو حاتم(٤)، وإبراهيم بْن مُحَمَّدِ بْن عَرْعَرَةَ، والنَّسَائي، وأَحْمَد بْن صَالِح المِصْرِي(٥)، والذهبي(٦)، وابن

---

(١) العَنْبَرِيُّ: بفتح العين المهملة، وسكون النون، وفتح الباء المنقوطة بواحدة، والراء، نسبة إلى بني العنبر، وهم جماعة من بني تميم ينتسبون إلى العنبر بن عمرو بن تميم. ينظر: الأنساب (٩/ ٣٨٢).

(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (٩/ ٣٤٣).

(٣) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص٨٢/ ٢٠١).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٦/ ١٧٩٠).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٣٨/ ٨٠٩).

(٦) ينظر: «الكاشف» (١/ ٢٨٠/ ٦٧٩).

حجر(١): "ثقة". زاد ابن حجر: "أخطأ الأزدي إذ ضعفه". فقد قال الأزدي: "منكر الحديث، وزعم أن يحيى بن مَعِين قال: يُضَعَّفُ"(٢). مات فِي الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١هـ). روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنَّسَائي.

وخلاصة حاله: ثقةٌ، فقد أطلق توثيقه جماعة من العلماء، وشذَّ الأزدي، وتبعه ابن حزم إذ ضَعَّفَاه، وقد أخرج له الشيخان في الصحيح ثلاثة أحاديث من رواية شعبة عنه، وهو من التوثيق العملي(٣)، كما أن من ضَعَّفَهُ لم يذكر لذلك سببًا، فهو من قبيل الجرح غير المفسر، وهو مردود لتوثيق الأئمة له، والله أعلم.

٥- خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ أَبُو الهَيْثَم البَجَلِيُّ(٤)، الكُوْفِيُّ، القَطَوَانِيُّ(٥) [ع كد]. روى عن: سليمان بن بَلال، ومالك وآخرين. روى عنه: البخاري، وأبو بكر ابن أبي شيبة وغيرهما.

---

(١) ينظر: «التقريب» (ص٨٥/ ٨٠٨).

(٢) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٦١/ ٨٤١).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٥٨/ ١١٧٥)، «صحيح مسلم» (٣/ ١٥٤٢/ ٤٢- ١٩٤٤).

(٤) البَجَلِيُّ: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، والجيم، هذه النسبة إلى قبيلة بجيلة. الأنساب (٢/ ٩١).

(٥) القَطَوَانِيُّ: بفتح القاف، والطاء المهملة، والواو، وفي آخرها النون، هذا موضع بالكوفة، ولعله اسم رجل، أو قبيلة نزلت هذا الموضع فنسب الموضع إليهم. ينظر: الأنساب (١٠/ ٤٥٩).

قال ابن حزم: "قد تكلم الناس فيه"(١).

وقال العِجْلِي(٢): "ثقةٌ، فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث".

وقال صالح بن محمد(٣): "ثقةٌ في الحديث إلا أنه كان متهمًا بالغلو. ووثقه الدارقطني إذ قال في إسناد فيه خالد بن مخلد: "كلهم ثقات، ولا أعلم له علة"(٤). وقال ابن مَعِين(٥): "ليس به بأس". وقال أبو داود(٦): "صدوق ولكنه يتشيع". وقال ابن عدي بعد أن ساق له عدة أحاديث منكرة(٧): "... ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته، فلعله توهمًا منه، أو حملًا على الحفظ، وهو عندي- إن شاء الله - لا بأس به". وقال الذهبي: "من شيوخ البخاري، صدوق إن شاء الله". وقال مرة: "شيعيٌّ، صدوقٌ، يأتي بغرائب وبمناكير". وقال مرة: "الإمامُ، المحدثُ، الحافظُ، المكثرُ، المُغْرِبُ"(٨).

---

(١) ينظر: «حجة الوداع» (ص٢٥٦).

(٢) ينظر: «معرفة الثقات» (١/ ٣٣٢/ ٣٩٤).

(٣) ينظر: «التهذيب» (٣/ ١١٧/ ٢٢١).

(٤) ينظر: «السنن» (٣/ ١٤٩/ ٢٢٦٠).

(٥) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص١٠٤/ ٣٠١).

(٦) ينظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» (ص١٠٣/ ١٩).

(٧) ينظر: «الكامل» (٣/ ٤٦٦/ ٥٩٥).

(٨) ينظر: «المغني» (١/ ٢٠٦/ ١٨٨١). تذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٨/ ٤١١). «السير» (١٠/ ٢١٧/ ٥٥).

وقال ابن حجر(١): "صدوقٌ، يتشيعُ، وله أفراد". وقال الأزدي(٢): "في حديثه بعض المناكير، وهو عندنا في عداد أهل الصدق". وقال عثمان بن أبي شيبة(٣): "ثقةٌ صدوقٌ".

وقال ابن سعد(٤): "كان منكر الحديث في التشيع مُفْرِطًا، وكتبوا عنه ضرورة". وقال أحمد(٥): "له أحاديث مناكير". وقال أبو حاتم(٦): "يكتب حديثه". وَقَالَ الْجوزجَاني(٧): "كَانَ شَتَّامًا مُعْلِنًا بِسوءِ مذْهبه". مات سنة ثلاث عشرة ومائتين (٢١٣هـ). روى له أبو داود في «حديث مالك»، والباقون.

وخلاصة حاله: وَثَّقَهُ جماعة، وأنزله إلى مرتبة الصدوق آخرون بسبب المناكير التي تفرد بها خاصة عن مالك، لكن روايته عن سليمان بن بلال صحيحة؛ لأنه حفظها؛ ولهذا فإن جُلَّ الأحاديث التي في

---

(١) ينظر: «التقريب» (ص١٤٠/ ١٦٧٧).

(٢) ينظر: «التهذيب» (٣/ ١١٨/ ٢٢١).

(٣) ينظر: «الثقات» لابن شاهين (ص٧٦/ ٣١٦).

(٤) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٧٢/ ٢٧٦٨).

(٥) ينظر: «العلل» (٢/ ١٧/ ١٤٠٣).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٥٤/ ١٥٩٩).

(٧) ينظر: «أحوال الرجال» (ص١٣١/ ١١١).

"الصحيحين" له إنما هي عن سليمان بن بلال(١)، وهذا يدل على أن الشيخين كانا ينتقيان صحيح حديث الراوي لإدخاله في الصحيح.

قال ابن رجب: "ومنهم - أي من الضرب الثاني - من حَدَّثَ عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحَدَّثَ عن غيرهم فلم يحفظ،" ... قال: "ومنهم خالد بن مخلد، قال الغلابي: القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة وابن بلال فقط، يريد سليمان بن بلال، ومعنى هذا أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم لكنه أفرده بالذكر"(٢). وعلى هذا يحمل جرح أحمد على حديثه عن أهل الكوفة.

وقال ابن عبد الهادي(٣): "... فإن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ مَعِين لا في غيره، فلا يكون على شرطهما، وهذا كما يُخَرِّجُ البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، وعلي بن مُسْهِرٍ(٤) وغيرهما، ولا يُخَرِّجَان حديثه عن عبدالله بن المثنى، وإن كان البخاري قد روى لعبد الله بن المثنى من غير رواية خالد عنه".

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٢٢/ ٦٢)، (١/ ٥١/ ١٩٩)، (٢/ ١٦٤/ ١٦٧٤)، «صحيح مسلم» (١/ ٢١٠/ ١٨-٢٣٥)، (١/ ٢١٦/ ٣٤-٢٤٦)، (٢/ ٥٨٨/ ٢٩-٨٥٨).

(٢) ينظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٧٥).

(٣) ينظر: «الصَّارمُ المُنْكِي في الرد على السبكي» (ص١٩٤-١٩٥).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (٥/ ٢١/ ٣٧١٧)، «صحيح مسلم» (٣/ ١٦٩١/ ٢٦-٢١٤٦).

وأما ما وُصِفَ به من التشيع، وفي وجود المناكير في حديثه فقد أجاب عن ذلك الحافظ فقال: "أما التشيع فقد قَدَّمْنَا أنه إذا كان ثَبْتَ الأخذ والأداء لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه". قال: "وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد ابن عدي من حديثه، وأوردها في كامله، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة: "مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا... الحديث"(١).

وهذا الحديث ذكره الذهبي ثم قال(٢): "هذا حديث غريب جدًّا، لولا هيبة "الجامع الصحيح" لعدّوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه...".

فالذهبي توقف في تضعيف الحديث لمكانة الصحيح؛ لاحتمال كون البخاري اطلع على قرائن لم يطلع عليها الذهبي، كعلم البخاري أن هذا الحديث من صحيح حديث القطواني أو نحو ذلك، وهذا ما بينه الحافظ ابن حجر وذكر أن للحديث طرقًا أخرى يدل مجموعها على أن له أصلًا(٣).

---

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٠٠) بتصرف، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب التواضع (٨/ ١٠٥/ ٦٥٠٢).

(٢) ينظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٤١/ ٢٤٦٣).

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١١/ ٣٤١) بتصرف.

فالراجح في حاله أنه: صدوق حسن الحديث إذا توبع؛ لكثرة ما عنده من المناكير، ضعيف يُعْتَبَرُ به إذا تَفَرَّدَ، لكن روايته عن سليمان بن بلال وأهل المدينة صحيحة، وهي الحالة التي أخرج له فيها صاحبي "الصحيح"، ولعل من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - حمل هذا التضعيف المقيد على العموم فأخطأ، والصواب أن يقال: ضعيف إلا في روايته عن سليمان ابن بلال، وعلي بن مُسْهِرٍ وأهل المدينة فإنها صحيحة، والله أعلم.

٦- خُثَيْمُ(١) بْنُ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ الْغِفَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، والد إِبْرَاهِيم بْن خثيم [خ م س]. رَوَى عَن: سُلَيْمان بْن يسار، وأبيه عراك بن مالك. رَوَى عَنه: يحيى بْن سَعِيد الأَنْصارِيّ، ويحيى بْن سَعِيد القطان وآخرون.

قال ابن حزم: "في غاية الضعف، لا تجوز الرواية عنه"(٢).

وقال النَّسَائي(٣)، والذهبي(٤): "ثقة". وَقَال ابن حجر(٥): "لا بأس به". وقال الأزدي(٦): "منكر الحديث". روى له الْبُخَارِيّ، ومسلم، والنَّسَائي.

---

(١) خُثَيْم: بمثلثة، مصغرًا. ينظر: «التقريب» (ص١٤٢/ ١٧٠٣)،

(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ٤٠٩).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٢٩/ ١٦٧٩).

(٤) ينظر: «الكاشف» (١/ ٣٧١/ ١٣٧٨)، و«المغني في الضعفاء» (١/ ٢٠٩/ ١٩٠٢).

(٥) ينظر: «التقريب» (ص١٤٢/ ١٧٠٣)،

(٦) ينظر: «الضعفاء» لابن الجوزي (١/ ٢٥٢/ ١١٠٢).

وخلاصة حاله: ثقة، فقد وَثَّقَهُ جمع من الأئمة، وأخرج له الشيخان، وهو من التوثيق العملي(١)، وقد رد الحافظ على من ضَعَّفَهُ فقال: "وشَذَّ الأزدي فقال: منكر الحديث، وغفل ابن حزم فاتبع الأزدي وأفرط، فقال لا تجوز الرواية عنه، وما درى أن الأزدي ضعيف فكيف يقبل منه تضعيف الثقات؟!، ومع ذلك فما روى له البخاري سوى حديث واحد بمتابعة سليمان بن يسار له عن عراك". وقال مرة: "ضَعَّفَهُ الأزدي بلا مستند"(٢). وعليه: فهو ثقة، وبذلك يعلم خطأ الأزدي وابن حزم، والله أعلم.

* * *

٧- دَاوُدُ بنُ رُشَيْدٍ أَبُو الفَضْلِ الخُوَارِزْمِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ [خ م د س ق]. رَوَى عَن: إسماعيل ابن عُلَيَّة، وهشيم بْن بشير وآخرين. رَوَى عَنه: مسلم، وأَبُو دَاوُدَ، وابن مَاجَهْ وغيرهم. قال ابن حزم: "ضعيف"(٣).

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ١٢١/ ١٤٦٤)، «صحيح مسلم» (٢/ ٦٧٦/ ٩-٩٨٢)، (٣/ ١١٩٤/ ٢٥-١٥٥٩).

(٢) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٠٠-٤٠١، ٤٦١) بتصرف.

(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (١٢/ ١٤).

وَقَال ابْن سعد(١)، والدَّارَقُطنِيّ(٢)، وابْن حجر(٣): "ثقة". وقال ابن حجر مرة(٤): "أحد الثقات". وَقَال أَبُو حاتم(٥): "صدوق". مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩هـ). روى له الجماعة إلا الترمذي.

وخلاصة حاله: ثقة، فقد وَثَّقَهُ جمع من الأئمة، ولم يضعفه سوى ابن حزم فأخطأ، وقد رد عليه الحافظ ابن حجر فقال(٦): "وغفل ابن حزم فقال: ضعيف، فكأنه اشتبه عليه". والله أعلم.

٨- زُهَيرُ بنُ مُحَمَّد التَّمِيمِيُّ العَنْبَرِيُّ، أبو المُنْذِر الخُرَاسَانِيُّ [ع].

رَوَى عَن: حميد الطويل، وزيد بْن أسلم وآخرين. رَوَى عَنه: الضحاك بْن مخلد، وأبو عامر العقدي وغيرهما. قال ابن حزم: "ضعيف"(٧).

---

(١) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٥٠/ ٣٥٥٢).

(٢) ينظر: «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٤٠/ ٢٠٤٤).

(٣) ينظر: «التقريب» (ص١٤٧/ ١٧٨٤).

(٤) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٠١).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١٢/ ١٨٨٤).

(٦) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٠١).

(٧) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ٤٠٧)، (٢/ ٣١٠)، (٣/ ٤٨).

وَقَـال ابْـن مَعِـين(١)، وأحمـد(٢)، وعيسـى بـن يـونس(٣)، والذهبي(٤)، وابن حجر(٥): "ثقة". زاد الذهبي: "يُغْرِبُ، ويـأتي بـما يُنْكَرُ". وزاد ابن حجر: "إلا أن روايـة أهـل الشـام عنـه غـيرُ مسـتقيمة، فضُعِّفَ بسببها". وَقَال أَحْمَد مرة(٦): "مستقيم الحديث". وذكره ابـنُ حِبَّان في "الثقات" وَقَال: "يخطئ ويخالف"(٧).

وَقَال ابْن مَعِين مرة(٨): "صالح". وَقَال أيضًـا(٩): "لـيس بـه بأس". وَقَال أحمد مرة(١٠): "مقـارب الحـديث". وقـال أيضًـا(١١): "لم يكن به بأس". وَقَال العجلي: جائز الحديث(١٢).

---

(١) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٤/ ٣٥٤/ ٤٧٥٢).

(٢) ينظر: «تاريخ دمشق» (١٩/ ١٢٢/ ٢٢٩١).

(٣) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٩٠/ ١٦٩٥).

(٤) ينظر: «الكاشف» (١/ ٤٠٨/ ١٦٦٦).

(٥) ينظر: «التقريب» (ص١٦٤/ ٢٠٤٩).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٠/ ٢٦٧٥).

(٧) ينظر: «الثقات» (٦/ ٣٣٧).

(٨) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٠/ ٢٦٧٥).

(٩) ينظـر: «تـاريخ ابـن مَعِـين» لابـن محـرز (١/ ٩٠/ ٣٣٥). وابـن الجنيـد (١/ ٤٠٧/ ٥٦٤).

(١٠) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٩٢/ ٥٤٩).

(١١) ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٣٣/ ٢٢٨).

(١٢) ينظر: «معرفة الثقات» (١/ ٣٧١/ ٥٠٣).

وَقَال ابْن مَعِين مرة(١): "ضعيف". وقال مرة(٢): "ليس بالقوي". وَقَال النَّسَائي(٣): "ضعيف". وَقَال مرة(٤): ليس بالقوي. وَقَال أخرى(٥): "ليس به بأس، وعند عَمْرو بْن أَبي سلمة عنه مناكير". مات سنة اثنتين وستين ومئة (١٦٢هـ). روى له الجماعة.

وخلاصة حاله: وَثَّقَهُ جماعة، وُضَعَّفَه آخرون بسبب ما وقع في حديثه بالشام من المناكير، فإنه حَدَّثَ بالشام من حفظه، ولم تكن كتبه معه فوقعت المناكير في رواياته، أما رواية العراقيين عنه فهي صحيحة؛ لأن كتبه كانت معه فحَدَّثَ منها، وما خُرِّجَ عنه في الصحيح فمن روايات العراقيين عنه.

قال البخاري(٦): "ما روى أهل الشام عن زهير فإنه مناكير، ليس لها أصل، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الحديث".

---

(١) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٩٢/ ٥٤٩).

(٢) ينظر: «تاريخ دمشق» (١٩/ ١٢١/ ٢٢٩١).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٨/ ٢٠١٧).

(٤) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (ص١١٢/ ٢١٨).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٨/ ٢٠١٧).

(٦) ينظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٢٧/ ١٤٢٠). «التاريخ الأوسط» (٣/ ٥٩٦/ ٩١٥).

وبنحوه قال أحمد(١)، وأبو حاتم(٢)، وابن عدي(٣)، وأحمد بن صالح(٤)، وابن رجب(٥).

وأما رواياته التي في "الصحيحين" فإنهما لم يخرجا له إلا ما توبع عليه، أو كان من رواية العراقيين عنه، أو كان في الشواهد، قال ابن حجر(٦): "أخرج له البخاري حديثًا تابعه عليه الوليد بن كثير عند مسلم(٧)، وأخرج له البخاري ومسلم حديثًا(٨) تابعه عليه حفص بن ميسرة عندهما"(٩). وَقَال الذهبي(١٠): "أخرجه مسلم في الشواهد".

---

(١) ينظر: «تاريخ دمشق» (١٩/ ١٢٢/ ٢٢٩١).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٠/ ٢٦٧٥).

(٣) ينظر: «الكامل» (٤/ ١٨٧/ ٧١٤).

(٤) ينظر: «تاريخ أسماء الثقات» (ص٩٠/ ٣٧٩).

(٥) ينظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٧٧).

(٦) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٠٣).

(٧) ينظر: «صحيح البخاري» (٧/ ١١٤/ ٥٦٤١). «صحيح مسلم» (٤/ ١٩٩٢/ ٥٢-٢٥٧٣).

(٨) ينظر: «صحيح البخاري» (٨/ ٥١/ ٦٢٢٩).

(٩) ينظر: «صحيح البخاري» (٣/ ١٣٢/ ٢٤٦٥). «صحيح مسلم» (٣/ ١٦٧٥/ ١١٤-٢١٢١).

(١٠) ينظر: «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٢٠٩/ ١١٨).

قال الباحث: والروايتان اللتان في البخاري من رواية أبي عامر العقدي عنه، وهو بصري، فيكون صحيحًا من وجهين، الأول رواية بصري عنه، والثاني المتابعة. فالراجح في حاله أنه: ثقة صحيح الحديث في رواية العراقيين عنه، ضعيف إذا روى عنه الشاميون، ولعل من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - حمل هذا التضعيف المقيد ببلد معين على العموم فأخطأ، والصواب أن يقال: ضعيف في رواية الشاميين عنه، صحيح الحديث إذا روى عنه العراقيون، والله أعلم.

٩- زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الطُّفَيْلِ البَكَّائِيُّ(١) العَامِرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الكُوفِيُّ [خ م ت ق]. روى عن: حميد الطويل، ومحمد ابن إسحاق بن يسار وآخرين. روى عنه: أحمد، ومحمد بن موسى الحرشي وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(٢). وقال مرة: "ليس بالقوي"(٣).

وقال أحمد(٤): "ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق".

وقال أبو زرعة(٥): "صدوق". وقال ابن الجنيد(٦): "سئل يحيى عنه فقال: "ليس به بأس في المغازي"، قلت له: فما روى غير المغازي؟ قال:

---

(١) البَكَّائِيّ: بفتح الباء، وتشديد الكاف وفي آخرها الياء، نسبة إلى بني البكاء من بني عامر بن صعصعة. ينظر: الأنساب (٢/ ٢٨٩).

(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (٢/ ٤٠٥). (٦/ ٣٤٢). (٩/ ١٠٥). (١٢/ ٣٧٢).

(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (١٠/ ٢٥٢).

(٤) ينظر: «العلل» (٣/ ٢٩٨/ ٥٣٢٥).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٣٧- ٥٣٨/ ٢٤٢٥).

(٦) ينظر: «سؤلات ابن الجنيد لابن مَعِين» (ص٤٨٤/ ٨٦٧). «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص١١٤/ ٣٤٨).

"لا يرغبون في حديثه"، ثم قال لي يحيى: قال لي عبد الله بن إدريس: "باع زياد بن عبد الله البكائي شقصًا من داره وكَتَبَهَا، يعني: كتب ابن إسحاق"، قلت ليحيى: كتبت عنه شيئًا؟ قال: "نعم".

وقال ابن عدي(١): "ما أرى برواياته بأسًا". وقال الذهبي(٢): "صدوقٌ، مشهورٌ، ثَبْت في ابن إسحاق". وقال ابن حجر(٣): "صدوقٌ، ثبتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعًا كذبه، وله في البخاري موضع واحد متابعة".

وقال ابن مَعِين(٤): "لَيْسَ بِشَيْء، وَقد كتبت عَنهُ الْمَغَازِي".

وقال أبو حاتم(٥): "يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال النسائي(٦): "ضعيف". وقال مرة(٧): "ليس بالقوي".

وقال ابن حبان(٨): "كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر

---

(١) ينظر: «الكامل» (٤/ ١٣٦-١٤٠/ ٦٩١).

(٢) ينظر: «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٢١٠/ ١١٩).

(٣) ينظر: «التقريب» (ص١٦٦/ ٢٠٨٥).

(٤) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٣/ ٢٧٨/ ١٣٣١).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٣٧- ٥٣٨/ ٢٤٢٥).

(٦) ينظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٨٥-٤٩٠/ ٢٠٥٣).

(٧) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (ص١١٤/ ٢٢٦).

(٨) ينظر: «المجروحين» (١/ ٣٠٦-٣٠٧).

بها معتبر فلا ضير". وقال صالح جزرة(١): "ليس كتاب «المغازي» عند أحد أصح منه عند زياد البكائي، وزياد في نفسه ضعيف، ولكن هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره وخرج يَدُورُ مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب". مات سنة ثلاث وثمانين ومائة (١٨٣هـ). روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه.

وخلاصة حاله: أنه صدوق في نفسه، ولم يثبت أن أحدًا كَذَّبَه، لكن الأكثرين على تضعيفه، إلا أنه ثَبْتٌ في كتاب «المغازي» لابن إسحاق، إذ سمع منه الكتاب مرتين، فهو مِنْ أثبت من روى المغازي عنه، حتى إن ابن مَعِين كتبها عنه.

أما بشأن رواية الشيخين له فإن البخاري لم يُخَرِّجْ له إلا موضعًا واحدًا متابعة(٢)، وكذلك أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث في المتابعات (٣).

يقول الحافظ(٤): "ليس له عند البخاري سوى حديثه عن حميد عن أنس ... مقرونًا بحديث عبد الأعلى عن حميد".

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٩٩-٥٠٢/ ٤٥٤٥).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٤/ ١٩/ ٢٨٠٥).

(٣) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ٣٦٥/ ٢٦٥-٥١٠)، (٢/ ٧٦٠/ ١٢-١٠٨٠)، (٢/ ٩٣٣/ ٢٧١-١٢٨٣).

(٤) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٠٤).

وبذلك تُحْمَلُ الأقوال التي قيلت فيه، فمن وَثَّقَهُ مطلقًا حمل هذا التوثيق على المغازي، ومن ضَعَّفَهُ مطلقًا حمله على رواية الحديث، وبذلك يعلم خطأ من ضَعَّفَهُ مطلقًا - ومنهم ابن حزم- إذ حمل هذا التضعيف المقيد على المطلق، والصواب أن يقال: ضعيف في رواية الحديث، ثَبْتٌ في كتاب المغازي عن ابن إسحاق، والله أعلم.

١٠- سَعِيد بن أَبي هِلَال اللَيْثِيُّ، أَبُو العَلاء المِصْرِيُّ [ع]. رَوَى عَن: ربيعة بْن أَبي عَبْد الرَّحْمَنِ، وزيد بْن أسلم وآخرين. رَوَى عَنه: خالد بْن يَزِيدَ المِصْرِي، وعَمْرو بْن الحارث وغيرهما. قال ابن حزم: "ليس بالقوي"(١).

وقال ابن سعد(٢)، والعِجْلي(٣): "ثقة". وقال ابنُ حِبَّان(٤): "كان أحد المتقنين، وأهل الفضل في الدين". وخَرَّجَ ابن خزيمة له حديثًا في «صحيحه» ثم قال: "هذا إسناد ثابت لا ارتياب في

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (٢/ ٣٥).
(٢) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٣/ ٢٧٠/ ١٢٨٤).
(٣) ينظر: «معرفة الثقات» (١/ ٤٠٥/ ٦٢٠).
(٤) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص٣٠١).

صحته"(١). وقال الدارقطني بعده(٢): "هذا صحيح، ورواته كلهم ثقات". وقال البيهقي عقبه(٣): "وهو إسناد صحيح".

وقال ابن عبد البر(٤): "هذا حديث محفوظ من حديث خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال، وهما جميعا ثقتان من ثقات المصريين".

وقال أَبُو حاتم(٥): "لا بأس به". وقال أحمد(٦): "ما أدري أي شيء حديثه؟! يخلط في الأحاديث". وقال الساجي(٧): "صدوق"، ونقل كلام أحمد السابق. وقال ابن حجر(٨): "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط. مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥هـ). روى له الجماعة.

وخلاصة حاله: ثقةٌ، قد وثَّقه ابن سعد، والعِجْلي، وابن خزيمة، والدارقطني، وابن عبد البر، والبيهقي، ووصفه ابن حبان بالإتقان،

---

(١) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦٥/ ٢٠٥٢).
(٢) ينظر: «السنن» (٢/ ٧٢/ ١١٦٨).
(٣) ينظر: «السنن الكبرى» (٢/ ٦٨/ ٢٣٩٤).
(٤) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦٥/ ٢٠٥٢).
(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٧١/ ٣٠١).
(٦) ينظر: «سؤالات الأثرم لأحمد» (ص٤٥-٤٦/ ٦٩).
(٧) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦٥/ ٢٠٥٢).
(٨) ينظر: «التقريب» (ص١٨٧/ ٢٤١٠).

وقال أبو حاتم: "لا بأسَ به"، وهو من المتشددين في الجرح، وأخرج له الشيخان في "صحيحيهما"، وهو من التوثيق العملي(١).

أما قول أحمد السابق - ولم يصح عنه - جَرح غير مفسر، وهو مردود لتوثيق الأئمة له، وقد رد الحافظ على من ضَعَّفَهُ فقال(٢): "وشَذَّ السَّاجِيُّ فذكره في الضعفاء، ... وتبع أبو محمد بنُ حزم الساجيَّ فضعف سعيدَ بنَ أبي هلال مطلقًا، ولم يُصِبْ في ذلك"، وقال: "ذكره الساجي- يعني في الضعفاء- بلا حجة، ولم يصح عن أحمد تضعيفه"، وبذلك يعلم خطأ من ضَعَّفَهُ ومنهم ابن حزم، والله أعلم.

١١- شَبَابَةُ بنُ سَوَّار الفَزَارِيُّ مولاهم، أبو عمرو الْمَدَائِنِيُّ [ع]. روى عن: شعبة، والليث بن سعد وآخرين. روى عنه: أحمد، وزكريا بن يحيى بن أيوب المدائني وغيرهما. رماه ابن حزم ببدعة، مع إقراره له بالعلم والفضل والاجتهاد(٣).

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٣٩/ ١٣٦). «صحيح مسلم» (١/ ٢١٦/ ٣٥-٢٤٦).

(٢) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٠٦، ٤٦٢).

(٣) ينظر: «مراتب الإجماع» (ص١٥).

قال ابن سعد(١)، وابن مَعِين(٢)، وابن المديني(٣)، والعِجْلي(٤)، والدارقطني(٥)، وابن قانع(٦)، والذهَبِيّ(٧)، وابن حجر(٨): "ثقة". زاد ابن سعد: "صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئًا". وزاد العجلي: "وَكَانَ يرى الإرجاء". وزاد ابن حجر: "حافظٌ، رمي بالإرجاء".

وقال ابن حبان: "مستقيم الحديث". وخَرَّجَ حديثه في «صحيحه»(٩). وقال ابن عدي(١٠): "إنما ذَمَّهُ الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فإنه لا بأس به، والذي أنكر عليه الخطأ؛ ولعله

---

(١) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٣٢/ ٣٤٤٧).

(٢) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص٦٤/ ١٠٨).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٢/ ١٧١٥).

(٤) ينظر: «معرفة الثقات» (١/ ٤٤٧/ ٧١٣).

(٥) ينظر: «السنن» (٢/ ١٦٥/ ١٣٣٥).

(٦) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٠١/ ٢٣٣٦).

(٧) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦١/ ٣٦٥٣).

(٨) ينظر: «التقريب» (ص٢٠٨/ ٢٧٣٣).

(٩) ينظر: «الثقات» (٨/ ٣١٢). و«صحيح ابن حبان» -كما في الإحسان- (٤/ ٣٣/ ١٢٣٢).

(١٠) ينظر: «الكامل» (٥/ ٧١- ٧٢/ ٩٠٥).

حَدَّثَ به حفظًا". وقال أبو حاتم(١): "صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال أحمد(٢): "تركته لم أرو عنه للإرجاء، وكان داعية". مات سنة أربع أو خمس، أو ست ومائتين (٢٠٤ ه، ٢٠٥ ه، ٢٠٦ ه). روى له الجماعة.

وخلاصة حاله: ثقةٌ، حافظٌ، فقد وَثَّقَهُ جمعٌ من الأئمة، وأنزله إلى مرتبة الصدوق آخرون؛ ولعل ذلك بسبب مذهبه وهو الإرجاء، وقد جزم أبو زرعة الرازي بأنه رجع عنه(٣)، لكن إن روى قبل رجوعه عن الإرجاء شيئًا يؤيد بدعته يُرَدّ، وأما ما نقل عن أحمد فإنه يُحْمل على أنه لم يعلم برجوعه، أو أنه قال ذلك قبل رجوعه.

وأما الخطأ الذي أُنْكِرَ عليه فلم يَكْثر ذلك منه، والخطأ لا يسلم منه أحد، ولا يقتضي الخطأ القليل النزول عن مرتبة الثقة إلى غيرها إلا إذا كان هو الغالب على الراوي، وهذا لم يقله أحد من الأئمة، وقد أخرج له الشيخان في أكثر من موضع، وهو من التوثيق العملي(٤)، وبذلك يُوَافِق الإمامُ ابن حزم العلماءَ في وصف شبابة بن سوار بالبدعة مع اعترافه له بالفضل والثقة، والله أعلم.

* * *

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٢/ ١٧١٥).

(٢) ينظر: «الكامل» (٥/ ٧١- ٧٢/ ٩٠٥).

(٣) ينظر: «الضعفاء» (٢/ ٤٠٧).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (٤/ ٢٠/ ٢٨٠٨). «صحيح مسلم» (١/ ١٣١/ ٢٣٢- ١٤٥).

١٢- شَرِيك بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي نَمِرٍ القُرَشِيُّ، أَبُو عَبد اللهِ المدني [خ م د تم س ق]. رَوَى عَن: سَعِيد بن المُسَيَّب، وعطاء بْنَ يسار وآخرين. رَوَى عَنه: سفيان الثوري، ومالك بن أنس وغيرهما. قال ابن حزم: "ضعيف"(١).

وَقَال ابْن سعد(٢)، والعِجْلي(٣)، وأبو داود(٤): "ثقة". زاد ابن سعد: "كثير الحَدِيث". وذَكَره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وَقَال: "ربما أخطأ"(٥). وقال مرة(٦): "ربما يهم في الشئ بعد الشئ".

وقال ابْن مَعِين(٧): "ليس به بأس". وَقَال الذهبي(٨):

---

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ١٤٧). (٣/ ٣٩٠).

(٢) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٩٨/ ١١٥٨).

(٣) ينظر: «معرفة الثقات» (١/ ٤٥٣/ ٧٢٦).

(٤) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٥٣/ ٢٣٨٣).

(٥) ينظر: «الثقات» (٤/ ٣٦٠).

(٦) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٣١).

(٧) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٣/ ١٩٢/ ٨٧٢). والدارمي (ص١٣١/ ٤٢٠).

(٨) ينظر: «المغني في الضعفاء» (ص٢٩٧/ ٢٧٦٣). «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٢٦٢/ ١٥٩).

"صدوق". وقال أحمد(١): "صالح الحديث". وقال ابن عدي(٢): "إذا روى عنه ثقة فإنه لا بأس بروايته، إلا أن يروي عنه ضعيف".

وقال ابن مَعِين(٣)، والنسائي(٤): "ليس بالقوي". وَقَال ابن الجارود(٥): "ليس به بأس، وليس بالقوى، وكان يحيى بن سَعِيد لا يحدث عنه". مات بعد سنة أربعين ومائة (١٤٠هـ). روى له الجماعة، والتِّرْمِذِيّ فِي "الشمائل.

وخلاصة حاله: صدوقٌ، عنده ما يُنْكَر، فقد وَثَّقَهُ جماعة، وتكلم فيه آخرون بسبب خطئه في حديث المعراج، حيث زاد فيه ونَقَص، وقَدَّمَ وأَخَّرَ، وخالف الحفاظ من أصحاب أنس - ﷺ - مثل ابن شهاب، وقتادة، فلم يأت أحدٌ منهم بما أتى به شريك.

وهذه الرواية مما استنكرها الحفاظ على شريك، وعدوها من غرائب الصحيح، قَال الذهبي: "وهذا من غرائب الصحيح". وقال: "وفي حديث الإسراء من طريقه ألفاظ، لم يتابع عليها، وذلك في صحيح البخاري"(٦). وقال الحافظ(٧): "احتج به الجماعة، إلا أن في روايته

---

(١) ينظر: «العلل»- رواية المروذي (ص١٦٥/ ٤٢).
(٢) ينظر: «الكامل» (٥/ ٩/ ٨٨٧).
(٣) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٣/ ١٦٩/ ٧٤٨).
(٤) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (ص١٣٣/ ٣٠٧).
(٥) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٥٣/ ٢٣٨٣).
(٦) ينظر: «الميزان» (٢/ ٢٧٠/ ٣٦٩٦). «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٦٠/ ٧٣).
(٧) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٠٨). «فتح الباري» (١/ ٣٨٣).

عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذة". وبنحوه قال عبد الحق الإشبيلي(١).

ولعل الشيخين أخرجا هذا الحديث ليبينا علته، كما هو معروف من منهج كليهما في "الصحيح"، خاصة وأنهما ذكرا الروايات الصحيحة الثابتة مع هذه الرواية.

وبالنسبة إلى أخطائه فَقَوْلَيْ ابن حبان السابِقَيْن يُشْعِرُ بأنه قليل الخطأ، والخطأ لا يسلم منه أحدٌ، وإنما تكلم العلماء فيه من أجل هذا الحديث، وخطأ الراوي في حديث واحد لا يقتضي التضعيف المطلق، إلا إذا كُثُرَ ذلك منه فيكون قادحًا.

وأما عن إخراج الشيخين له، فإنهما أخرجا أحاديث عن بعض الرواة المتكلم فيهم، وهذا يدل على أنهما ينتقيان بعض أحاديث هؤلاء الرواة، وهي الأحاديث التي تيقنا أنهم أصابوا فيها، ورووها على وجهها الصحيح، ولعل هذا ما حَدَثَ مع شريك هذا، إذ أخرجا له في الأصول والمتابعات(٢)، أما إذا ثبت لديهما أن هذا الحديث مما أخطأ فيه الراوي

---

(١) ينظر: «الجمع بين الصحيحين» (١/ ١٢٧-١٢٨).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٢٣/ ٦٣)، (٢/ ٢٨/ ١٠١٣)، (٤/ ١٩١/ ٣٥٧٠)، «صحيح مسلم» (١/ ١٤٨/ ٢٦٢-١٦٢)، (٣/ ١٦١٩/ ١٥٦-٢٠٤٨)، (٤/ ١٨٦٨/ ٢٩-٢٤٠٣) وغيرها.

فلا شك أنهما يتجنبان إيراده في الصحيح، كما هو معروف من منهج كليهما.

وقد رد الأئمة على من ضَعَّفَ شريكًا مطلقًا - ومنهم ابن حزم، يقول الذهبي(١): "وذكره ابن حزم فَوَهَّاهُ، واتهمه بالوضع، وهذا جهل منه، فإن هذا الشيخ ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به، نعم غيره أوثق منه وأثبت، وهو راوي حديث المعراج وانفرد فيه بألفاظ غريبة ...". انتهى. وبذلك يُعْلَمُ خطأ من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - إذا حمل هذا التضعيف المقيد على العموم، والصواب أن يقال: صدوق عنده ما يُنْكَر، فإذا توبع على حديث فهو صحيح، وإذا تفرد بحديث فهو مردود، والله أعلم.

١٣ - طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ القُرَشِيُّ، أَبُو سُفْيَان الوَاسِطِيُّ [ع]. رَوَى عَن: أنس بْن مالك، وجابر بن عَبد الله - ﷺ - وآخرين. رَوَى عَنه: الأعمش- وهو راويته-، وشعبة وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(٢). وقال مرة: "ساقط"(٣).

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» (٣/ ٨٩١/ ٢١٢). «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٥٩- ١٦٠/ ٧٣) بتصرف يسير.

(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ٢٤٤، ٢٦١، ٣١٤). (٦/ ٤٥). (١٠/ ١٣٢). (١٢/ ١٦٠).

(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ٢٥٠).

وَقَال البزار(١)، والذهبي(٢): "ثقة". وقال أَحْمَد(٣)، والنسائي(٤): "ليس به بأس". وَقَال الذهبي مرة(٥)، وابن حجر(٦): "صدوق". وَقَال ابْن عَدِيّ(٧): "لا بأس به، روى عنه الأعمش أحاديث مستقيمة".

وَقَال ابْن مَعِين(٨): "لا شيء". وقال ابن المديني(٩): "كان أصحابنا يُضَعِّفُونَهُ في حديثه". وقال أبو خالد الدالاني(١٠)، وابن المديني مرة(١١): "يكتب حديثه، وليس بالقوي". وقال العجلي(١٢): "جائز الحديث، وليس بالقوي". وقال ابن حبان(١٣):

---

(١) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٨٦/ ٢٦٠٤).
(٢) ينظر: «المغني في الضعفاء» (ص٣١٧/ ٢٩٦٠).
(٣) ينظر: «العلل لأحمد» - رواية ابنه (٢/ ٤٧٤/ ٣١١٣).
(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٣٩/ ٢٩٨٣).
(٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٩٣/ ١٣٩).
(٦) ينظر: «التقريب» (ص٢٢٦/ ٣٠٣٥).
(٧) ينظر: «الكامل» (٥/ ١٨١/ ٩٥٨).
(٨) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٧٥/ ٢٠٨٦).
(٩) ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٤٦/ ١٩٧).
(١٠) ينظر: «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٠٢/ ٤٢٣).
(١١) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٨٦/ ٢٦٠٤).
(١٢) ينظر: «معرفة الثقات» (١/ ٤٨١/ ٧٩٨).
(١٣) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٧٥).

"كان يهم في الشئ بعد الشئ". وقال أبو محمد الإشبيلي: "ضعيف لا يحتج به". وقال الجريري: "غيره أوثق منه"(١). وقال ابن عبد البر(٢): "ليس به بأس عندهم، وفيه مع ذلك لين، ليس بالمتين". روى له الجماعة، الْبُخَارِيّ مقرونًا بغيره.

وخلاصة حاله: وَثَّقَهُ قوم، وضَعَّفَهُ غيرهم، وتوسط آخرون فقالوا: "صدوق"، وحديثه عن جابر - ﷺ - صحيفة، وأحاديث الأعمش عنه مستقيمة، والذي يظهر أن أقل أحواله أنه "صدوق عنده أوهام" كما ذكر ابن حبان، فهذا جَرْحٌ مُفَسَّرٌ، فإذا ما توبع على حديث فهو صحيح، ويُحْمَلُ قول من وَثَّقَهُ على جانب العدالة لا الضبط، وأما عن رواية الشيخين له، فقد أخرج له البخاري أربعة أحاديث قُرِنَ فيها بغيره(٣)، وأما مسلم فأخرج له في المتابعات(٤).

يقول الحافظ(٥): "ما أخرج له البخاري عن جابر غير أربعة أحاديث، وهو مقرون فيها عنده بغيره، منها حديثان في الأشربة، وثالث

---

(١) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٨٦/ ٢٦٠٤).

(٢) ينظر: «الاستغناء» (٢/ ٩١١/ ١٠٨٨).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٥/ ٣٥/ ٣٨٠٣). (٦/ ١٥٢/ ٤٨٩٩). (٧/ ١٠٨/ ٥٦٠٥، ٥٦٠٦).

(٤) ينظر: «صحيح مسلم» (٣/ ١١٧٨/ ٩٧-١٥٣٦)، (٣/ ١٦٢٢/ ١٦٦-٢٠٥٢).

(٥) ينظر: «هدي الساري» (ص٤١١).

في الفضائل قرنه فيها بأبي صالح، ومنها حديث في تفسير سورة الجمعة قرنه فيه بسالم بن أبي الجعد".

وبذلك يُعْلَمُ خطأ من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - إذ ضَعَّفَهُ مطلقًا، وكان الأولى أن يقال: ضعيف يعتبر به، فيصلح حديثه في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج الشيخين له، والله أعلم.

١٤ - طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بنِ النُّعْمَانِ الزُّرَقِيُّ(١)، الأَنْصارِيُّ، المَدَنِيُّ [خ م د س ق]. رَوَى عَن: الضحاك بن عثمان الحِزَامي، ويونس بن يزيد الأيلي وآخرين. رَوَى عَنه: عثمان بن أَبي شَيْبَة، ومحمد بن إِسْمَاعِيل بْن أَبي فديك وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف جدًا"(٢).

قَال ابْن مَعِين(٣)، وعثمان بْن أَبي شَيْبَة: "ثقة". وَقَال أبو دَاوُد: "لا بأس به"(٤). وذكره ابن حبان(٥)، وابن شاهين(٦) في

---

(١) الزُّرَقِيّ: بضم الزاي، وفتح الراء، وفي آخرها القاف، نسبة إلى بني زريق، بطن من الأنصار من الخزرج. اللباب (٢/ ٦٥).

(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ٢٤٩).

(٣) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٣/ ١٥٧/ ٦٦٨). والدارمي (ص١٣٦/ ٤٤٦).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٧٧/ ٤٨٥٣).

(٥) ينظر: «الثقات» (٨/ ٣٢٥).

(٦) ينظر: «تاريخ أسماء الثقات» (ص١٢١/ ٦٠٠).

"الثقات". وَقَال ابن حجر(١): "صدوق يهم".

وقال أَحْمَد(٢): "مقارب الحديث". وَقَال أبو حاتم(٣): "ليس بقوي". وَقَال يعقوب بن شَيْبَة(٤): "شيخٌ ضعيفٌ جدًّا، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه". وقال يحيى بن سعيد(٥): "لم يكن بالقوي". روى له الجماعة، سوى التِّرْمِذِيّ.

وخلاصة حاله: وَثَّقَهُ ابن مَعِين وهو من المتشددين، وتابعه عثمان بن أبي شيبة، وقال أبو داود: لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق يهم، وضَعَّفَه آخرون، والذي يظهر أن أقل أحواله أنه "صدوق عنده أوهام" كما ذكر ابن حجر، فهذا جَرْحٌ مُفَسَّرٌ، فإذا ما توبع على حديث فهو صحيح، ويُحْمَلُ قول من وَثَّقَهُ على جانب العدالة لا الضبط.

وأما عن إخراج الشيخين له، فإن البخاري لم يحتج به على انفراده، بل أخرج له حديثًا واحدًا في الحج بمتابعة سليمان بن بلال، كلاهما عن يونس بن يزيد، فقد انتقى البخاريُّ من حديثه هذا الحديث الذي وافق فيه الثقات(٦).

---

(١) ينظر: «التقريب» (ص٢٢٦-٢٢٧/ ٣٠٣٧).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٧٦/ ٤٨٥٣).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٨٢/ ٢١١٠).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٧٦/ ٤٨٥٣).

(٥) ينظر: «التعديل والتجريح» للباجي (٢/ ٦٤٢/ ٤٢٧).

(٦) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ١٧٨/ ١٧٥١، ١٧٥٢).

يقول ابن حجر(١): "له في البخاري حديث واحد في الحج بمتابعة سليمان بن بلال كلاهما عن يونس بن يزيد".

وأما مسلم فأخرج له حديثين في المتابعات(٢). وبذلك يُعْلَمُ خطأ من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - إذ ضَعَّفَهُ مطلقًا، وكان الأولى أن يقال: ضعيف يعتبر به، فيصلح حديثه في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج الشيخين له، والله أعلم.

١٥- عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أُوَيْسٍ الأَصْبَحِيُّ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ الْمَدَنِيُّ الْأَعْشَى، وهو أخو إسماعيل بن أبي أويس [خ م د ت س]. روى عن: الثوري، وسليمان بن بلال وآخرين. روى عنه: إسحاق بن راهويه، وأيوب بن سليمان بن بلال وغيرهما. قال ابن حزم: "غُمِزَ غَمْزًا شديدًا"(٣).

وقال ابن مَعِين(٤)، والذهبي(٥)، وابن حجر(٦): "ثقة". وقال الدارقطني(٧): "حجة". وقال ابن مَعِين مرة(٨): "ليس بن

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص٤١١).
(٢) ينظر: «صحيح مسلم» (٣/ ١٦٥٨/ ٦٢-٢٠٩٤). (٤/ ١٨٢٥/ ١١٥-٢٣٤٩).
(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (٣/ ٥٣).
(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١٥/ ٧٢).
(٥) ينظر: «الكاشف» (١/ ٦١٦-٦١٧/ ٣١١٠). و«الميزان» (٤/ ٥٠٣/ ١٠٠٢١).
(٦) ينظر: «التقريب» (ص٢٧٦/ ٣٧٦٧).
(٧) ينظر: «التهذيب» (٦/ ١١٨/ ٢٣٧).
(٨) ينظر: «سؤالات ابن الجنيد» لابن مَعِين (ص٣١٢/ ١٦٢).

بـأس". وقـال النسـائي(١): "ضـعيف". وجـازف الأزدي فقـال(٢): "كـان يضـع الحـديث". مـات سـنة اثنتـين ومـائتين (٢٠٢هـ). روى لـه الجماعة سوى ابن ماجه.

وخلاصة حاله: ثقة، فقد وَثَّقَهُ جمع من الأئمة المعتـبرين، واحـتج به الشيخان، وهـو مـن التوثيـق العمـلي(٣)، ولم يُضَـعِّفْهُ سـوى النسـائي والأزدي، الذي بالغ فاتهمه بالوضع، والأزدي كثير الأوهام، فلا يؤخـذ بقوله؛ ولذلك تعقبه الذهبي فقال(٤): "وهذه منه زَلَّـةٌ قبيحـة". وقـال ابن حجر(٥): "تكلم فيه الأزدي بلا مستند". وقال(٦): "ووقع عنـد الأزدي: أبـو بكـر الأعشـى في إسـناد حـديث فنسـبه إلى الوضـع فلـم يُصِبْ". وتبع ابنُ حزمٍ الأزديَّ فضعفه، وأخطأ في ذلك، والله أعلم.

* * *

(١) ينظر: «التهذيب» (٦/ ١١٨/ ٢٣٧).

(٢) ينظر: «الميزان» (٢/ ٥٣٨/ ٤٧٦٤).

(٣) ينظـــر: «صـــحيح البخـــاري» (٢/ ٣١/ ١٠٢٩). (٣/ ١٨٧/ ٢٧٠٥). (٤/ ١٢٢/ ٣٢٦٩) وغيرها. و«صحيح مسلم» (٣/ ١١٩١/ ١٩-١٥٥٧).

(٤) ينظر: «الميزان» (٢/ ٥٣٨/ ٤٧٦٤).

(٥) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٦٢).

(٦) ينظر: «التقريب» (ص٢٧٦/ ٣٧٦٧).

١٦- عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ(١) واسمه قيس، أبو أُمَيَّة البَصْرِيُّ المُعَلِّم، نزل مكة [خت م ل ت س ق]. رَوَى عَن: الحسن البَصْرِيّ، ومجاهد بن جبر المكي وآخرين. رَوَى عَنه: الثوري، ومالك بن أنس وغيرهما.

قال ابن حزم: "غير ثقة"(٢). وقال مرة: "ليس بثقة"(٣). وقال مرة: "هالك"(٤). وقال مرة: "ساقط"(٥).

وقال أحمد: "ضعيف". وقال مرة: "ليس بشَيْءٍ، شبه المتروك"(٦). وقال ابن مَعِين(٧): "ليس بشئ". وقال مرة(٨): "ضعيف". وقال مرة(٩): "ليس بثقة". وقال مرة(١٠): "ليس

---

(١) المُخَارِق: بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المهملة، وآخره قاف. «المغني» (ص٢٥٥).

(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ٢٤٤). (٨/ ١٩٧). (٩/ ٢٩٣).

(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ٣٨٨).

(٤) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ١١٤).

(٥) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ٧٢).

(٦) ينظر: «الكامل» (٧/ ٣٨، ٣٩/ ١٤٩٦).

(٧) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص١٨٦/ ٦٨١).

(٨) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٣/ ١٧٨/ ٧٨٩). (٣/ ٢٣٥/ ١٠٩٩). (٤/ ١٢٤/ ٣٤٩٩).

(٩) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٤/ ٩٩/ ٣٣٤٧).

(١٠) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» لابن طهمان (ص٨٣-٨٤/ ٢٥٢).

حديثه بشئ". وَقَال ابن عدي(١): "والضعف بين على كل ما يرويه". وَقَـال الجوزجـاني(٢): "غـير ثقـة". وَقَـال النَّسَـائي(٣): "مـتروك الحديث". وَقَال مرة(٤): "ليس بشيءٍ". وَقَال أبو حاتم: "ضعيف الحـديث". وَقَـال أبـو زُرْعَـة: "لـين"(٥). وَقَـال الـدَّارَقُطنِيّ(٦): "مـتروك". وَقَـال مـرة(٧): "كـان غـير ثقـة". وَقَـال ابـن حجـر(٨): "ضعيف". وقال مرة: "متروك عند أئمة الحديث"(٩). استشهد به البخـاري، وروى لـه مسـلم في "المتابعـات"، وأبـو داود في كتـاب "المسائل"، والباقون.

وخلاصة حاله: مُجْمَعٌ على ضَعْفِهِ، وأما عن إخراج البخاري فإنه لـيس لـه في "صـحيح البخـاري" إلا هـذا الموضـع(١٠)، ولم يقصـد البخاري التخريج له، ولا الاحتجاج به في أصـول الكتـاب، وإنـما ذَكَـرَهُ

(١) ينظر: «الكامل» (٧/ ٤١/ ١٤٩٦).
(٢) ينظر: «أحوال الرجال» (ص١٦١/ ١٤٧).
(٣) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (ص١٧٠/ ٤٢٢).
(٤) ينظر: «السنن الكبرى» (١/ ٢٠٩/ ٣٢٩).
(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٦٠/ ٣١١).
(٦) ينظر: «السنن» (١/ ٣٠١/ ٦١٠).
(٧) ينظر: «العلل» (١٠/ ١٠/ ١٨١٩).
(٨) ينظر: «التقريب» (ص٣٠٤/ ٤١٥٦). و«فتح الباري» (٨/ ٧٢٤). (٩/ ٥٤٧).
(٩) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٢١).
(١٠) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٤٨/ ١١٢٠).

عقب حديث في صورة التعليق من أجل زيادة وقعت له في حديث بعينه، وإنما الاحتجاج بأصل الحديث، فلأجل ذلك لا يعدونه في رجاله(١).

يقول الحافظ: "أحد الضعفاء ولم يخرج له البخاري شيئا مسندًا"(٢).

وأما مسلم فأخرج له حديثًا واحدًا في المتابعات(٣). وبذلك يوافق الإمام ابن حزم على تضعيفه إياه، والله أعلم.

* * *

١٧- عِكْرِمَةُ بنُ خَالدِ بنِ العَاصِ بنِ هِشَامِ بنِ المُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللهِ القُرَشِيُّ المَخْزُومِيُّ المَكِّيُّ، أخو الحارث بن خالد المخزومي الشاعر [خ م د ت س]. رَوَى عَن: عَبْداللهَّ بْن عُمَر، وأبي هُرَيْرة - ﷺ -. رَوَى عَنه: حنظلة بن أَبي سفيان، والأَوزَاعِيّ وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(٤). وقال مرة: "ليس بالقوي"(٥).

---

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٢١) بتصرف شديد.

(٢) ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٩٠).

(٣) ينظر: «صحيح مسلم» (٢/ ٨٦١/ ٨٣-١٢٠١).

(٤) ينظر: «المُحَلَّى» (٤/ ٨٦).

(٥) ينظر: «المُحَلَّى» (٥/ ٣٥٧).

وقال ابن سعد(١)، وابن مَعِين(٢)، وأبو زُرْعَة(٣)، والبخاري(٤)، والنسائي(٥)، والذهبي(٦)، وابن عبد الرحيم التبان(٧)، وابن حجر(٨): "ثقة". زاد ابن سعد: "وله أحاديث". وقال الذهبي مرة(٩): "حجة". وقال ابن حجر مرة: "ثقة ثبت"(١٠). وقال مرة: "ثقة متفق عليه"(١١). وذكره ابنُ حِبَّان فِي "الثقات"(١٢). مات سنة ست عشرة ومائة (١١٦هـ). روى له الجماعة سوى ابْن ماجه.

---

(١) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٦/ ١٥٥٥).
(٢) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص١٦٢/ ٥٨٠).
(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٩/ ٣٤).
(٤) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٠٥).
(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٥٠/ ٤٠٠٤).
(٦) ينظر: «ديوان الضعفاء» (ص٢٧٨/ ٢٨٦٨). و«الميزان» (٣/ ٩٠/ ٥٧١١).
(٧) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٢٥٥/ ٣٧٢٤).
(٨) ينظر: «التقريب» (ص٣٣٩/ ٤٦٦٨).
(٩) ينظر: «المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٣٨/ ٤١٦٦).
(١٠) ينظر: «التلخيص الحبير» (٢/ ٣٠٣).
(١١) ينظر: «فتح الباري» (١/ ٤٩).
(١٢) ينظر: «الثقات» (٥/ ٢٣١).

وخلاصة حاله: ثقةٌ، ثبتٌ، محتج به في "الصحيحين"، وهو من التوثيق العملي(١)، أما عن تضعيف ابن حزم له، فقد أجاب عن ذلك أبو الحسن بن القطان فقال تعليقًا على حديث ضعفه عبد الحق الإشبيلي(٢) بعكرمة بن خالد - صاحب الترجمة- ما ملخصه: "فاعلم أنه حديث لا علة به، وقد غلط في تضعيفه ابن حزم وكان له عذر، وتبعه أبو محمد عبد الحق بغير عذر، وعذر ابن حزم فيه هو أنه كان له اعتناء بكتاب أبي يحيى - واسمه يحيى بن عبد الرحمن - الساجي، - واسم كتابه: الضعفاء- فاختصره، ورتبه على الحروف، وكان في كتاب الساجي تخليط لم يفطن له ابن حزم حين الاختصار، وذلك أن هناك رجلين مخزوميين، كل واحد منهما يقال له: عكرمة بن خالد، أحدهما: عكرمة بن خالد ابن سعيد بن العاص، وهو تابعي ثقة، والثاني يقال له عكرمة بن خالد بن سلمة، وهو منكر الحديث، وكان حريًا بأن يذكر الساجي الثاني في كتابه "الضعفاء"، إلا أنه لما أراد ذلك خلط بينهما"(٣).

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ١١/ ٨). (٣/ ٢/ ١٧٧٤). (٥/ ١١٠/ ٤١٠٨). و«صحيح مسلم» (١/ ٤٥/ ٢٢-١٦). (٣/ ١١٩٣/ ٢٣-١٥٥٩). (٤/ ٢٠٣٨/ ٤-٢٦٤٥).

(٢) ينظر: «الأحكام الوسطى» (٣/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٣) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٠٥-٤٠٨) بتصرف شديد.

وقال الذهبي(١): "فأما عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي المخزومي فمكي معروف ثقة، أخطأ ابن حزم في تضعيفه؛ وذلك لأن أبا محمد - فيما حكاه ابن القطان - كان وقع إليه كتاب الساجي في الرجال فاختصره، ورتبه على الحروف، فزلق في هذا الرجل بالذي قبله - وهو عكرمة بن خالد بن سلمة المخزومي، وهو ابن عمه، وهو ضعيف - ولم يتفطن لذلك".

وبذلك يُعْلَمُ خطأ ابن حزم إذ ضَعَّفَهُ، ولكنه كان معذورًا في ذلك؛ لأن تبع فيه الساجيَّ، الذي أخطأ في الأصل، ولم يفطن ابن حزم إلى هذا الخطأ، والله أعلم.

١٨ - عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ القُرَشِيُّ، أبو الحَسَن الكُوْفِيُّ، قَاضِي الموصل [ع]. روى عن: عاصم الأحول، ويحيى الأنصاري وآخرين. روى عنه: أبو بكر ابن أبي شيبة، وهناد بن السري وآخرون. قال ابن حزم: "ليس بثقة"(٢).

وقال ابن سعد(٣)، وابن مَعِين(٤)، والنسائي(٥): "ثقة".

---

(١) ينظر: «الميزان» (٣/ ٩٠/ ٥٧١١) بتصرف.

(٢) ينظر: «جمهرة أنساب العرب» (ص١٧٥).

(٣) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٦١/ ٢٦٩٩).

(٤) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» لابن محرز (١/ ٩٦/ ٣٨٦).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٣٥-١٣٨/ ٤١٣٧).

وقال يحيى مرة(١): "كان ثبتًا". وقال العجلي(٢): "كان ممن جمع الحديث، والفقه، ثقة". وقال أيضًا(٣): "صاحب سنة، ثقة في الحديث، ثبت فيه، صالح الكتاب، كثير الرواية عن الكوفيين". وقال الذهبي(٤): "كان فقيهًا، محدثًا، ثقةً". وقال ابن حجر(٥): "ثقة، له غرائب بعد أن أُضِر"- يعني ذهب بصره- وقال أحمد: "يشبه حَدِيثه حَدِيث أَصْحَاب الحَدِيث". وقال مرة: "صالح الحديث، صدوق". وقال مرة: "أثبت من أبي معاوية الضرير في الحديث"(٦). وقال أبو زرعة(٧): "صدوق، ثقة". مات سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩هـ). روى له الجماعة.

وخلاصة حاله: ثقة، فقد وَثَّقَهُ جمع من الأئمة، واحتج به الشيخان في "صحيحيهما"، وهو من التوثيق العملي(٨)، وأما قول

(١) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٤/ ٤٤/ ٣٠٥٨).
(٢) ينظر: «معرفة الثقات» (٢/ ١٥٨/ ١٣١٢).
(٣) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٣٧٦/ ٣٨٨١).
(٤) ينظر: «الكاشف» (٢/ ٤٧/ ٣٩٦٧).
(٥) ينظر: «التقريب» (ص٣٤٨/ ٤٨٠٠).
(٦) ينظر: «العلل»- رواية ابنه (١/ ٣٨١/ ٧٤٢). (١/ ٤١٣/ ٨٧٨). (٢/ ٤٧٧/ ٣١٣٢).
(٧) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٤/ ١١١٩).
(٨) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٦٧/ ٣٠٢)، و«صحيح مسلم» (١/ ٨٩/ ١٣٧- ٨٥) وغيرها.

الحافظ: "له غرائب بعد أن أضر"، فقد تفرد بهذا القول، ولعله أخذه من قول الإمام أحمد: "كان قد ذهب بصره، وكان يُحدثهم من حفظه"(١)، وليس فيه المعنى الذي ذكره الحافظ، خاصة أن الإمام أحمد قد وثقه، بل قال عنه: "أثبت من أبي معاوية الضرير في الحديث"، كما أن الذين وثقوه لم يذكروا شيئًا من ذلك، وبذلك يُعْلَمُ خطأ ابن حزم إذ تَفَرَّدَ بتضعيفه، ولم يكن عنده مستند في ذلك، ولم يذكر لذلك سببًا، ومثله لا يقبل الجرح فيه إلا مفسرًا، والله أعلم.

١٩- عَمْرُو بنُ أَبي عَمْرٍو واسمه مَيْسَرَة، مولى المُطَّلِبِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَنْطَبٍ، الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُوْمِيُّ، أبو عثمان المَدَنِيُّ. روى عن: أنس -رضي الله عنه-، وسعيد بن جبير وآخرين. روى عنه: مالك، ويزيد بن الهاد وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(٢). وقال مرة: "ضعيف، لا نحتج به"(٣).

وقال العِجْلِي(٤)، وابن مَعِين(٥): "ثِقَة، يُنكر عَلَيْهِ حَدِيث

---

(١) ينظر: «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٢٥١/ ١٢٥٠).

(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (٥/ ٢٨٧). (٦/ ٤٠٤). (١٢/ ٣٩٣، ٣٩٩). و«الإحكام» (٢/ ٧٧).

(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ٢٦٠).

(٤) ينظر: «معرفة الثقات» (٢/ ١٨١/ ١٣٩٨).

(٥) ينظر: «الكامل» (٦/ ٢٠٥-٢٠٧/ ١٢٨٢).

الْبَهِيمَة". وقال أبو زرعة(١): "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات وقال(٢): "ربما أخطأ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه". وقال ابن رجب(٣): "ثقة، متفق على تخريج حديثه". وقال الذهبي(٤): "ثقة، لينه ابن مَعِين". وقال ابن حجر(٥): "ثقةٌ، ربما وهم".

وقال أحمد: "ليس به بأس". وزاد مرة: "روى عَنهُ مَالك"(٦). وقال أبو حاتم(٧): "لا بأس به". وقال ابن عدي(٨): "لا بأس به؛ لأن مالكًا قد روى عنه، ولا يروي مالك إلا عن ثقة أو صدوق". وقال الذهبي(٩): "صدوق". وقال مرة(١٠): "صدوق، حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول ... حديثه صالحٌ حسنٌ، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح،... ما هو بمستضعف ولا بضعيف،

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٣/ ١٣٩٨).
(٢) ينظر: «الثقات» (٥/ ١٨٥).
(٣) ينظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٩٧-٧٩٨).
(٤) ينظر: «ديوان الضعفاء» (ص٣٠٥/ ٣٢٠١).
(٥) ينظر: «التقريب» (ص٣٦٦/ ٥٠٨٣).
(٦) ينظر: «العلل» - رواية ابنه (٢/ ٥٢/ ١٥٢٥). (٢/ ٤٨٦/ ٣٢٠٣).
(٧) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٣/ ١٣٩٨).
(٨) ينظر: «الكامل» (٦/ ٢٠٧/ ١٢٨٢).
(٩) ينظر: «الكاشف» (٢/ ٨٤/ ٤٢٠٢).
(١٠) ينظر: «الميزان» (٣/ ٢٨١-٢٨٢/ ٦٤١٤).

نعم ولا هو في الثقة كالزهري وذويه". وقال الساجي(١): "صدوق إلا أنه يهم".

وقال ابن مَعِين مرة(٢): "في حديثه ضعف، ليس بقوى، وليس بحجة، لم يرو عنه مالك، وكان يضعفه". وقال مرة(٣): "ليس بذاك القوي". وقال مرة(٤): "لا يحتج بحديثه". وقال الجوزجاني(٥): "مضطرب الحديث". وقال النسائي(٦): "ليس بالقوي". وقال ابن القطان(٧): "الرجل مستضعف، وأحاديثه تدل على حاله". وقال أبو داود(٨): "ليس هو بذاك".

وخلاصة حاله: وَثَّقَهُ قوم، وضَعَّفَهُ آخرون بسبب روايته مناكير عن عكرمة خاصة، فهو تضعيفٌ مُقَيَّدٌ. قال أحمد: "كل أحاديثه عن

---

(١) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٣٦/ ٤١٤٨).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٣/ ١٣٩٨).

(٣) ينظر: «سؤالات ابن الجنيد لابن مَعِين» (ص٣٠٥/ ١٢٨).

(٤) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٨٩/ ١٢٨٩).

(٥) ينظر: «أحوال الرجال» (ص٢١٢/ ٢١٠).

(٦) ينظر: «الكامل» (٦/ ٢٠٦/ ١٢٨٢).

(٧) ينظر: «الميزان» (٣/ ٢٨٢/ ٦٤١٤).

(٨) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٦٨-١٧١/ ٤٤١٨).

عكرمة مضطربة"(١). وقال البخاري: "صدوق، ولكن روى عن عكرمة مناكير، ..."(٢).

فالراجح في حاله أنه: ثقة، محتج به في الصحيحين في غير روايته عن عكرمة(٣)، وهو من التوثيق العملي له في غير عكرمة. قال الحافظ: "ولذلك لم يخرج له البخاري من روايته عن عكرمة شيئًا(٤). ولعل من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - حمل هذا التضعيف المقيد على العموم فأخطأ، والصواب أن يقال: ضعيف في روايته عن عكرمة، صحيح في روايته عن غيره، والله أعلم.

٢٠- فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمانَ بْنِ أَبي المُغِيرَةِ، الخُزَاعِيُّ، ويُقال، الْأَسْلَمِيُّ، أَبُو يَحْيَى الْمَدَنِيُّ، مولى آل زيد بْن الخطاب. رَوَى عَن: ربيعة بْن أَبي عَبْد الرَّحْمنِ، ويحيى بْن سَعِيد الأَنْصارِيّ وآخرين. رَوَى عَنه: عَبْد اللهَّ بْن وهب، ويونس بْن مُحَمَّد المؤدب وغيرهما. قال ابن حزم: "متكلم فيه"(٥). وقال مرة: "متكلم فيه مُضَعَّفٌ"(٦).

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٩٧-٧٩٨).

(٢) ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (ص٢٣٦/ ٤٢٨).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ١٦٤/ ١٦٧١)، و«صحيح مسلم» (٢/ ٩٩٣/ ٤٦٢-١٣٦٥).

(٤) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٣٢).

(٥) ينظر: «المُحَلَّى» (٧/ ٥٨٠).

(٦) ينظر: «الإحكام» (٧/ ١٦٢).

وقال ابن حبان(١): "من متقني أهل المدينة وحفاظهم". وَقَال ابْن عدي(٢): "له أحاديث صالحة يرويها ... وقد اعتمده البُخارِيّ فِي صحيحه، ... وَهو عندي لا بأس به". وقال الدارقطني(٣): "يختلفون فيه، وليس به بأس".

وقال الذهبي(٤): "قد اعتمد أبو عبد الله البخاري فُلَيْحًا في غير ما حديث". وَقَال ابن حجر(٥): "صدوق كثير الخطأ".

وقال ابْن مَعِين(٦)، وابن المديني(٧)، والنسائي(٨)، وابن القطان(٩): "ضعيف". وقال يحيى مرة(١٠): "ليس بقوى، ولا يحتج بحديثه". وَقَال النسائي مرة(١١)، وأبو حاتم(١٢): "ليس بالقوي".

---

(١) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٢٥).

(٢) ينظر: «الكامل» (٧/ ١٤٤/ ١٥٧٥).

(٣) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٦٦/ ٦٧٨٢).

(٤) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٦٥/ ٦٧٨٢).

(٥) ينظر: «التقريب» (ص٣٨٩/ ٥٤٤٣).

(٦) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» - رواية ابن محرز (١/ ٦٩/ ١٥٦).

(٧) ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص١١٧/ ١٣٧).

(٨) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣١٧-٣٢١/ ٤٧٧٥).

(٩) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٧/ ١٤٥٦).

(١٠) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٨٥/ ٤٧٩).

(١١) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (ص١٩٧/ ٥١٠).

(١٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٨٥/ ٤٧٩).

وقال أبو داود(١): "لا يحتج به". وقال الذهبي(٢): "ليس بالمتين، وقد أخرجا له". مات سنة ثمان وستين ومائة (١٦٨هـ). روى له الجماعة.

وخلاصة حاله: ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ضَعَّفَهُ جمعٌ من أساطين الجرح والتعديل، وبذلك يوافق الإمام ابن حزم على تضعيفه إياه، وأما عن رواية الشيخين له، فقد احتج به البخاري في الأحاديث التي تتعلق بالمناقب والرقاق، وهذه يتسامح فيها، وتصلح روايتها عن مثله، بخلاف الأحكام، ولعله انتقى له من صحيح حديثه فأودعه الصحيح، وأما مسلم فقد روى له في موضعين، وهذان الموضعان في المتابعات، وليس في الأصول(٣).

يقول الحافظ(٤): "احتج به البخاري وأصحاب السنن، ... ولم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق، ... وروى له مسلم حديثًا واحدًا وهو حديث الإفك". انتهى. فإن الشيخين أخرجا

---

(١) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٦٦/ ٦٧٨٢).

(٢) ينظر: «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (١/ ٤٢٧/ ٢٨١).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٤٣/ ١٥٨). (١/ ٨١/ ٣٦١). (١/ ٩١/ ٤١٩) وغيرها. و«صحيح مسلم» (٤/ ١٨٥٥/ ٢-٢٣٨٢). (٤/ ٢١٣٧/ ٥٧-٢٧٧٠).

(٤) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٣٥).

أحاديث عن بعض الرواة المتكلم فيهم، وهي الأحاديث التي تيقنا أنهم أصابوا فيها، ورووها على وجهها الصحيح، أما إذا ثبت لديهما أن هذا الحديث مما أخطأ فيه الراوي فلا شك أنهما يتجنبان إيراده في الصحيح، كما هو معروف من منهج كليهما، وهذا يدل على أنهما ينتقيان بعض أحاديث هؤلاء الرواة، والله أعلم.

٢١- كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ(١) الْمَازِنِيُّ، أَبُو قُرَّةَ البَصْرِيُّ [خ م د ت ق]. رَوَى عَن: أنس بن سيرين، والحسن البَصْرِيّ وآخرين. رَوَى عَنه: بشر بن المفضل، وحماد بْن زَيْد وغيرهما. قال ابن حزم: "ضعيفٌ جدًّا"(٢). وقال مرة: "لا شئ"(٣).

وَقَال ابن سعد(٤)، وابن مَعِين(٥): "ثقة". وقال أحمد(٦): "صَالِح، قد روى عنه الناس واحتملوه". وَقَال ابْن مَعِين مرة(٧): "صالح". وَقَال ابْن عدي(٨): "ليس فِي حديثه شيء من المنكر،

(١) شِنْظِيرٍ: بكسر المعجمتين، وسكون النون، «التقريب» (ص٣٩٩/ ٥٦١٤).
(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ٣٢٧).
(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (٨/ ٣٠٢).
(٤) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٨٠/ ٣١٨٠).
(٥) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص١٩٦/ ٧١٨).
(٦) ينظر: «العلل» - رواية ابنه (١/ ٤١٦/ ٨٩٥). (٢/ ٣٧٨/ ٢٦٨٨).
(٧) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٣/ ٨٥٤).
(٨) ينظر: «الكامل» (٧/ ٢١٠/ ١٦٠٥).

وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة". وَقَال البزار(١): "ليس به بأس". وقال الذهبي(٢)، وابن حجر(٣): "صدوق". زاد ابن حجر: "يخطئ".

وَقَال ابْن مَعِين مرة(٤): "ليس بشيءٍ". وَقَال النَّسَائي(٥): "ليس بالقوي". وَقَال عَمْرو بْن علي(٦): كَانَ يَحْيَى بْن سَعِيد لا يحدث عنه، ... وكان عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ يحدث عنه. وَقَال أَبُو زُرْعَة(٧): "لين". وَقَال ابن حبان(٨): "كان كثير الخطأ على قلة روايته ممن يروي عن المشاهير أشياء مناكير، حتى خرج بها عن حد الاحتجاج إلا فيما وافق الثقات". روى له الجماعة سوى النَّسَائي.

وخلاصة حاله: صدوق يخطئ، فلا يحتج بما ينفرد به، والذي رواه عنه الشيخان في "صحيحيهما" مما توبع عليه.

---

(١) ينظر: «كشف الأستار» (٢/ ٢١١/ ١٥٣٧).
(٢) ينظر: «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٤٣٦/ ٢٩٠).
(٣) ينظر: «التقريب» (ص٣٩٩/ ٥٦١٤).
(٤) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٤/ ٢١٢/ ٤٠١٤).
(٥) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (ص٢٠٦/ ٥٣٣).
(٦) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٦/ ١٥٥٨).
(٧) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٣/ ٨٥٤).
(٨) ينظر: «المجروحين» (٢/ ٢٢٣).

قال الحافظ: "احتج به الجماعة سوى النسائي، وجميع ما له عندهم ثلاثة أحاديث، أحدها: عن عطاء عن جابر في السلام على المصلي، رواه الشيخان(١) من حديث عبد الوارث عنه، وتابعه الليث، عن أبي الزبير، عن جابر عند مسلم(٢)، وثانيها: حديثه بهذا الإسناد في الأمر بتخمير الآنية، وكف الصبيان عند المساء، أخرجه البخاري، وأبو داود، والترمذي من حديث حماد بن زيد عنه(٣)، وتابعه ابن جريج"(٤)(٥).

وبذلك يُعْلَمُ خطأ من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - إذ ضَعَّفَهُ مطلقًا، وكان الأولى أن يقال: ضعيف يعتبر به، فيصلح حديثه في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج الشيخين له، والله أعلم.

٢٢- مُحَمَّد بن عَبد الله بْن مسلم بْن عُبَيد الله بْن عَبد اللهَّ بن شهاب، أَبُو عبد اللهَّ المدني ابْن أخي الزُّهْرِيّ [ع]. رَوَى عَن: أبيه، وعَمه

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٦٦/ ١٢١٧)، «صحيح مسلم» (١/ ٣٨٤/ ٣٨-٥٤٠).

(٢) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ٣٨٤/ ٣٦-٥٤٠). وتابعه عليه أيضًا زهير بن معاوية، وراويته عند مسلم أيضًا (١/ ٣٨٤/ ٣٧-٥٤٠).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٤/ ١٢٩/ ٣٣١٦). (٨/ ٦٥/ ٦٢٩٥).

(٤) ينظر: «السنن الكبرى» للنسائي (٩/ ٢٧٤/ ١٠٥١٣).

(٥) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٣٦).

ابْن شهاب الزُّهْرِيّ. رَوَى عَنه: عبد اللهَّ بْن مَسْلَمَة القَعْنَبِيُّ، ومَعْنُ بن عيسى القزاز وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(١).

وقال أبو داود(٢): "ثقة". وَقَال أحمد(٣): "صالح الحديث". وقال مرة(٤): "لا بأس به". وقال ابن عدي(٥): "وهذه نسخة، عن عمه الزهري أخبار عامتها مستقيمة، ... ولم أر بحديثه بأسا إذا روى عنه ثقة، ولا رأيت له حديثًا منكرًا فأذكره إذا روى عنه ثقة". وَقَال ابن حجر(٦): "صدوق له أوهام".

وقال ابن المديني(٧): "ضعيف ليس بالقوي، ونحن نكتب حديثه". وَقَال ابْن مَعِين(٨): "ضعيف". وَقَال مرة(٩): "ضعيف لا يحتج بحديثه". وَقَال أخرى(١٠): "ليس بذاك القوى"، وقال

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ١٦٨). (١٠/ ١١١). (١٢/ ٥٢).
(٢) ينظر: «التهذيب» (٩/ ٢٨٠/ ٤٦٠).
(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٥٥/ ٥٣٧٥).
(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٤/ ١٦٥٣).
(٥) ينظر: «الكامل» (٧/ ٣٦٥/ ١٦٥٢).
(٦) ينظر: «التقريب» (ص٤٢٨/ ٦٠٤٩).
(٧) ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص١٢٣/ ١٥٠).
(٨) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص٤٨/ ٣٣).
(٩) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٨٨/ ١٦٤٣).
(١٠) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٤/ ١٦٥٣).

مـرة(١): "صـالح". وقـال أبـو حـاتم(٢): "لـيس بقـوي، يكتـب حديثه".

وقال ابن حبان(٣): "وكان رديء الحفظ، كثير الوهم، يخطئ عـن عمـه في الروايـات، ويخـالف فـيما يـروي عـن الأثبـات، فـلا يجـوز الاحتجاج به إذا انفرد". وَقَال ابْن مَعِين مرة(٤): "أَحَّب إِلَيَّ من مُحَمَّد بن إِسْحَاق فِي الزُّهْرِيّ". مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧هـ). روى له الجماعة.

وخلاصة حاله: صدوق له أوهام عن عمه الزهري بالرغم من طول ملازمته له، وقد تُكُلِّمَ فيه من أجل هذه الأوهام، فلا تقبل روايته إذا انفرد؛ لأن فيه ضعفًا من جهة حفظه، وهو صالح الحديث، ويحمل قول من وَثَّقَهُ على العدالة.

وقد ذكره الذُّهْلِيُّ في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، مع أسامة بن زيد، وابن إسحاق، وابن أويس، ... قال: وهؤلاء كلهم في

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٤/ ١٦٥٣).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٤/ ١٦٥٣).

(٣) ينظر: «المجروحين» (٢/ ٢٤٩).

(٤) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدُّوري (٣/ ١٦٧/ ٧٣٠).

حال الضعف والاضطراب، قال: وقد روى ابن أخي الزهري ثلاثة أحاديث لم نجد لها أصلًا"(١). وبنحوه الساجي(٢)، والذهبي(٣).

قال الحافظ: "الذُّهْلِيُّ أَعْرَفُ بحديث الزهري، وقد بين ما أُنْكِرَ عليه، فالظاهر أَنَّ تضعيفَ مَنْ ضَعَّفَهُ -يعني ابن أخي الزهري- بسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها، ولم أجد له في البخاري سوى أحاديث قليلة، أحدها في الأضاحي عن عمه عن سالم عن أبيه في النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث(٤)، وهذا قد تابعه عليه معمر عند مسلم(٥) وغيره، والثاني في وفود الأنصار عن عمه عن أبي إدريس عن عبادة بن الصامت في المتابعة(٦)، وهو عنده بمتابعة شعيب وغيره عن الزهري(٧)، والثالث في المغازي في قصة الحديبية عن عمه عن عروة عن

---

(١) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٨٨/ ١٦٤٣).

(٢) ينظر: «التهذيب» (٩/ ٢٨٠/ ٤٦٠).

(٣) ينظر: «الميزان» (٣/ ٥٩٢-٥٩٣/ ٧٧٤٣).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (٧/ ١٠٤/ ٥٥٧٤).

(٥) ينظر: «صحيح مسلم» (٣/ ١٥٦١/ ٢٧-١٩٧٠).

(٦) ينظر: «صحيح البخاري» (٥/ ٥٥/ ٣٨٩٢).

(٧) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ١٢/ ١٨). و(٥/ ٨١/ ٣٩٩٩). و(٩/ ٧٩/ ٧٢١٣).

المسور ومروان(١)، بمتابعة سفيان بـن عيينة(٢) ومعمـر(٣) وغيرهمـا، وله عنده غير هذه مما توبع عليه موصولا ومعلقا"(٤).

فكما يظهر فالبخاري لم يخرج له إلا ما توبع عليه، وكذلك مسلم أخرج له في المتابعات(٥).

وبـذلك يُعْلَـمُ خطـأ مـن ضَـعَّفَهُ - ومـنهم ابـن حـزم - إذ ضَـعَّفَهُ مطلقًـا، وكـان الأولى أن يقـال: ضـعيف يعتـبر بـه، فيصـلح حديثـه في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج الشيخين له، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

٢٣- مُحَمَّد بْنُ عبدِ الرحمنِ بْنِ ثَوْبَانَ القُرَشِيُّ العَامِرِيُّ، مـولاهم، أَبُو عَبد اللهَّ المَدَنِيُّ [ع]. رَوَى عَن: جَابِر بْن عَبداللهَّ، وعَبد الله بْن عُمَر بْن الخطاب- ﷺ - وآخرين. رَوَى عَنه: يحيى بْن سَعِيد الأَنْصـارِيّ، ويحيـى بْن أَبي كثير وغيرهما.

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٥/ ١٢٦/ ٤١٨٠).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٥/ ١٢٦/ ٤١٧٨).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٥/ ١٢٣/ ٤١٥٧).

(٤) ينظـــر: «صـــحيح البخـــاري» (١/ ١٣٧/ ٦٨٢). (٢/ ١٥١/ ١٦٠٧). (٤/ ١٦٤/ ٣٤٣٤) وغيرها. وينظر: «هدي الساري» (ص٤٤٠).

(٥) ينظـر: «صـحيح مسـلم» (٢/ ١٠٩٠/ ٦٥-١٤٦٨). (٢/ ١٠٩٥/ ٤-١٤٧١) وغيرها.

قال ابن حزم: "ضعيف"(١). وقال مرة: "ليس بالقوي"(٢). وقال مرة: "ثقة"(٣).

قال ابْن سعد(٤)، ويعقوب بْن سفيان(٥)، وأَبُو زُرْعَة(٦)، والنَّسَائي(٧)، وابن حجر(٨): "ثقة". زاد ابن سعد: "كثير الحديث". وزاد يعقوب: "قوم حديثه مقام الحجة". وقال ابن حبان(٩): "من ثقات أهل المدينة ومتقنيهم". وَقَال أَبُو حاتم(١٠): "هو من التابعين لا يسأل عن مثله". روى له الجماعة.

---

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ٣٣). قال ابن حزم في حديث الأضاحي: "وخبر عبد الرزاق، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وهو ضعيف ومرسل مع ذلك"، وقوله هذا يوهم أنه أراد بقوله: "ضعيف" ابن ثوبان، وقال الحافظ ابن حجر معقبًا على هذا القول: "كذا قال، فإن كان ضعف الخبر لإرساله ففي العطف نظر، وإن كان ضعف محمدًا - يعني ابن ثوبان- فليس له في ذلك سلف". ينظر: «التهذيب» (٩/ ٢٩٤).

(٢) ينظر: «الإحكام» (٢/ ١٨-١٩).

(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (٣/ ٢٢١).

(٤) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢١٥/ ٨٩١).

(٥) ينظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٦٦).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٢/ ١٦٩٧).

(٧) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٩٨/ ٥٣٩٣).

(٨) ينظر: «التقريب» (ص٤٢٩/ ٦٠٦٨).

(٩) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٢٧).

(١٠) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٢/ ١٦٩٧).

وخلاصة حاله: ثقة، احتج به الشيخان، وهو من التوثيق العملي(١)، ولم يتكلم فيه سوى ابن حزم، وقد رد عليه الحافظ فقال(٢): "وإن كان ضعفَ محمدًا - يعني ابن ثوبان- فليس له - يعني ابن حزم- في ذلك سلف". وبذلك يُعْلَمُ خطأ ابن حزم إذ تَفَرَّدَ بتضعيفه، ولم يكن عنده مستند في ذلك، ولم يذكر لذلك سببًا، والله أعلم.

٢٤- مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ تَدْرُسَ(٣) الأَسَدِيُّ مولاهم، أبو الزُّبَيْرِ المَكِّيُّ، مشهور بكنيته [ع]. روى عن: جابر بن عبدالله، وابن عباس وآخرين - ﷺ -. روى عنه: الثوري، وابن جريج وغيرهما.

قال ابن حزم(٤): "وهذا حديث معلول؛ لأن أبا الزبير مُدَلِّسٌ، فما لم يقل فيه: "حدثنا" و"أخبرنا" و"سمعت" فهو غير مقطوع على أنه مسند، حاشا ما كان من رواية الليث عنه عن جابر، فإنه كله سماع،

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٤٥/ ١٠٩٩)، و«صحيح مسلم» (١/ ٤٣٢/ ١٨٦-٦١٧).

(٢) ينظر: «التهذيب» (٩/ ٢٩٤/ ٩٤٠).

(٣) تَدْرُس: بمفتوحة، وسكون دال مهملة، وضم راء، وإهمال سين. «المغني» (ص٤٩).

(٤) ينظر: «حجة الوداع» (ص٢٩٥). و«الإحكام» (٦/ ١٣٥). و«المُحَلَّى» (١/ ٢٨٦). (٦/ ٢٠). (١٢/ ٣٠٧).

فلسنا نحتج بحديثه إلا بما كان فيه بيان أنه سمعه، وقد صح ذلك في كل ما رواه عنه الليث عن جابر خاصة".

وَثَّقَهُ ابن سعد(١)، وابن مَعِين(٢)، والنسائي(٣)، والعِجْلي(٤). وقال ابن حبان(٥): "كَانَ من الْحفاظ". وقال ابن المديني(٦): "ثقةٌ، ثبتٌ". وقال الذهبي(٧): "حافظٌ، ثقةٌ، وكان مدلسًا، واسعَ العلمِ".

وأنزله عن هذه الرتبة آخرون: قال أحمد(٨): "قد احتمله الناس، ... ليس به بأس". وقال يعقوب بن شيبة(٩): "ثقةٌ، صدوقٌ، وإلى الضعف ما هو". وقال ابن عدي(١٠): "... وروى مالك، عَن أَبِي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا إن حَدَّثَ عنه مالك، فإن مَالِكًا لا يَرْوِي إلاَّ عَنْ ثقة، ولاَ أعلم أحدًا من الثقات تخلف عَن أَبِي

(١) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٠/ ١٥٧٥).
(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٥-٧٦/ ٣١٩).
(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٠٢-٤٠٦/ ٥٦٠٢).
(٤) ينظر: «معرفة الثقات» (٢/ ٢٥٣/ ١٦٤٧).
(٥) ينظر: «الثقات» (٥/ ٣٥١-٣٥٢).
(٦) ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص٨٧/ ٨٠).
(٧) ينظر: «الكاشف» (٢/ ٢١٦/ ٥١٤٩).
(٨) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٥-٧٦/ ٣١٩).
(٩) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٠٢-٤٠٦/ ٥٦٠٢).
(١٠) ينظر: «الكامل» (٧/ ٢٨٤-٢٩١/ ١٦٢٩).

الـزبير إلاَّ وقـد كتـب عنـه، وَهـو فِي نفسـه ثقـة إلا أن يـروي عنـه بعـض الضعفاء، فيكون ذاك من جهة الضعيف، ولاَ يكون من قِبَلِهِ، وأَبُو الزبير يروي أحاديث صالحة، ... وَهو صدوقٌ، ثقةٌ، لا بـأس بـه". وَقَـال ابـن حجـر: "صـدوق إلا أنـه يـدلس"؛ ولـذاك ذكـره في المرتبـة الثالثـة مـن «المدلسين» وهي: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة مـن أحـاديثهم إلا بما صَرَّحُوا فيه بالسماع، ومـنهم مـن رَدَّ حـديثهم مطلقًـا، ومـنهم مـن قَبِلَهُم كأبي الزبير المكي وقال: وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس(١).

وضعفه آخرون: قال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج بـه". وقال أبو زرعة: "روى عنه الناس، فقيـل لـه: يحـتج بحديثـه؟ قـال: إنـما يحتج بحديث الثقات". وَتركه شعبة(٢)، فقيل لـه في ذاك؟، فقـال(٣): "رأيته يزن ويسترجح في الميزان". قال ابن حبان معقبًا(٤): "لم يُنْصِف من قَدَحَ فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله". مات سـنة سـت وعشـرين ومائـة (١٢٦هـ). روى لـه البخـاري مقرونًـا بغيره، والباقون.

---

(١) ينظر: «التقريب» (ص٤٤٣/ ٦٢٩١). و«طبقات المدلسين» (ص٤٥/ ١٠١).
(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٥-٧٦/ ٣١٩).
(٣) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٣٠/ ١٦٩٠).
(٤) ينظر: «الثقات» (٥/ ٣٥١-٣٥٢).

وخلاصة حاله: ثقةٌ، فقد وَثَّقَهُ الجمهور، وضَعَّفَهُ بعضهم لكثرة التدليس، وهو في الطبقة الثالثة من المدلسين، فإذا صَرَّحَ بالسماع قُبِلَ حديثه، وإذا لم يصرح لم يقبل، إلا إذا روى عنه الليث بن سعد فإنه يقبل حديثه صَرَّحَ بالسماع، أولم يصرح، فقد قال الليث(١): "أتيت أبا الزبير المكي فدفع إليَّ كتابين، قَالَ: فلما سِرْتُ إِلَى منزلي قلت: لا أكتبهما حتى أسأله، قَالَ: فرجعت إليه فقلت: هذا كله سمعته من جابر؟ قَال: لاَ، قلتُ: فاعلم لي عَلَى ما سمعتَ، قَالَ: فأعلم لي عَلَى هذا الذي كتبتُه عنه".

وأما عن رواية الشيخين له فإن البخاري لم يرو له سوى حديث واحد في البيوع، قرنه بعطاء عن جابر(٢)، وعلق له عدة أحاديث(٣)، واحتج به مسلم(٤)(٥). وبذلك يُوَافَقُ الإمام ابن حزم على حكمه عليه بأنه مُدَلِّسٌ، ولا يُقْبَلُ إلا بما صَرَّحَ فيه بالسماع، أو كان من رواية الليث بن سعد عنه، وما عداه فهو مردود، والله أعلم.

---

(١) ينظر: «الكامل» (٧/ ٢٨٤-٢٩١/ ١٦٢٩).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٣/ ٧٥/ ٢١٨٩).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٨٦/ ١٣٢٠). (٣/ ١٨٩/ ٢٧١٨). (٥/ ١١٥/ ٤١٣٦) وغيرها.

(٤) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ٥٦/ ٦٥-٤١). (١/ ٣٦٩/ ٢٨٣-٥١٨). (٢/ ٦٧٥/ ٧-٩٨١) وغيرها.

(٥) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٤٢).

٢٥- مِسْكِيْنُ بن بُكَيْرٍ الْحَرَّانِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمنِ الْحَذَّاءُ [خ م د س]. روى عن: شعبة، والأوزاعي وآخرين. روى عنه: أحمد، والحسن بن أحمد بن أبي شعيب وغيرهما. قال ابن حزم: "ليس بالقوي"(١).

قَال البزار(٢): "ثقة". وقال ابن عمار(٣): "يقولون إنه ثقة، لم أسمع منه شيئًا". وقال الأثرم(٤): "سمعت أَحْمَد يُحَسِّنُ أمره". وقال ابن مَعِين(٥): "لا بأس به". وكذا قال أبو حاتم(٦) وزاد: "كان صحيح الحديث، يحفظ الحديث". وقال أحمد: "قد رأيته ما كان به بأس". وقال مرة: "رأيت في حديثه خطأ، ولم يكن به بأس"(٧).

وقال الذهبي(٨): "صدوق يُغْرِبُ". وقال مرة(٩): "ثقةٌ، مشهور". وقال مرة(١٠): "صدوقٌ مشهورٌ، صاحبُ حديثٍ، وكان حذاءً". ورمز له برمز [صح] وتعني العمل على قبول حديثه. وقال ابن

---

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (١٢/ ١٣٧).
(٢) ينظر: «كشف الأستار» (٣/ ٣٤٤/ ٢٨٩٩).
(٣) ينظر: «تاريخ أسماء الثقات» (١/ ٢٣٠/ ١٣٩٩).
(٤) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٢١/ ١٨١٢).
(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٢٩/ ١٥٢١).
(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٢٩/ ١٥٢١).
(٧) ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٧٣/ ٣١٧).
(٨) ينظر: «الكاشف» (٢/ ٢٥٧/ ٥٤٠٤).
(٩) ينظر: «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٥٥/ ٦٢٠٣).
(١٠) ينظر: «الميزان» (٤/ ١٠١/ ٨٤٧٩).

حجر(١): "صدوق يخطئ، وكان صاحب حديث". وقال الحاكم أبو أحمد(٢): "كان كثير الوهم والخطأ". مات سنة ثمان وتسعين ومائة (١٩٨هـ). روى له الشيخان، وأبو داود، والنسائي.

وخلاصة حاله: صدوقٌ، عنده أخطاء عن شعبة وغيره، فلا يقبل منه إلا ما توبع عليه، قالَ الأثرم: قلت لأحمد: نظرت في حديث مسكين، عن شعبة، فإذا فيها خطأ. فقالَ أحمد: "من أين كانَ يضبط هوَ عن شعبة؟"(٣). وقال ابن هانئ(٤): قلت لأحمد: مسكين ضعيف؟، قال: "كان يخطئ في حديث شعبة".

أما كونه من رجال الشيخين، فإنه ليس له في البخاري سوى حديث واحد توبع عليه، يقول الحافظ(٥): "ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن شعبة، عن خالد الحذاء، ... وتابعه عليه عنده روح بن عبادة، عن شعبة"(٦).

---

(١) ينظر: «التقريب» (ص٤٦٥/ ٦٦١٥).

(٢) ينظر: «تاريخ دمشق» (٥٨/ ١٧/ ٧٣٨٦).

(٣) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٢١/ ١٨١٢).

(٤) ينظر: «مسائله لأحمد» (٢/ ٢٠٣/ ٢١٠٥).

(٥) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٤٣).

(٦) ينظر: «صحيح البخاري» (٦/ ٣٣/ ٤٥٤٥، ٤٥٤٦).

وأما مسلم فإنه أخرج له أيضًا ما توبع عليه، منها حديث يرويه عن شعبة، عن هشام بن زيد(١)، تابعه عليه بقية بن الوليد(٢)،والإسناد إليه صحيح، كما أخرج له حديثًا آخر يرويه عن الأوزاعي، تابعه عليه محمد بن يوسف(٣).

وبذلك يُعْلَمُ خطأ من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - إذ ضَعَّفَهُ مطلقًا، وكان الأولى أن يقول: يصلح في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج الشيخين له، والله أعلم.

٢٦- مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ طَلْحَةَ العَبْدَرِيُّ المَكِّيُّ [خ م د س ق]. رَوَى عَن: سَعِيد بْن جبير، ومحمد بْن عباد بْن جعفر المخزومي وآخرين. رَوَى عَنه: سفيان الثوري، وسفيان بْن عُيَيْنَة وغيرهما. قال ابن حزم(٤): "قد ضُعِّفَ، وليس ممن يحتج بروايته". وقال مرة(٥): "ليس بالقوي". "وصحح له حديثًا"(٦).

---

(١) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ٢٤٩/ ٢٨-٣٠٩).

(٢) ينظر: «مسند أحمد» (٢١/ ٦٥/ ١٣٣٥٥).

(٣) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ٢٤٩/ ١٢-١٦٧١مكرر).

(٤) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ١١٦).

(٥) ينظر: «التهذيب» (١٠/ ٣١١/ ٥٤٢). و«هدي الساري» (ص٤٤٥).

(٦) ينظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٥٧).

سُئل عنه أحمد فأحسن الثناء عليه، وقال: كان ابن عيينة يثني عليه(١). وقال ابن سعد(٢)، والنسائي(٣)، وابن حجر(٤): "ثقة"، زاد ابن سعد: "قليل الحديث". وزاد ابن حجر: "أخطأ ابن حزم في تضعيفه". وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال(٥): "كان تقيًّا نقيًّا". وقال أيضًا(٦): "وكان من المتقنين، وأهل الفضل في الدين". وقال أبو حاتم(٧): "صالح الحديث". وقال الذهبي(٨): "صدوق". قيل: مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومئة (١٣٧، ١٣٨هـ). روى له الجماعة سوى الترمذي.

وخلاصة حاله: ثقة، فقد وَثَّقَهُ جمع من الأئمة، واحتج به الشيخان في "صحيحيهما"، وهو من التوثيق العملي(٩)، ولم يتكلم فيه

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٤/ ٧٧١).

(٢) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٤/ ١٥٩٩).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٣٩/ ٦١٩٧).

(٤) ينظر: «التقريب» (ص٤٨٣/ ٦٩٠٤).

(٥) ينظر: «الثقات» (٧/ ٤٧٦).

(٦) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٣٢).

(٧) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٤/ ٧٧١).

(٨) ينظر: «الميزان» (٤/ ١٨٦/ ٨٧٨٧).

(٩) ينظر: «صحيح البخاري» (٧/ ١٦٥/ ٥٩٣٥)، (٩/ ١٠٩/ ٧٣٥٧)، و«صحيح مسلم» (٢/ ٦٢٥/ ١٤-٩٠٦)، (٢/ ٩٠٧/ ١٩١-١٢٣٦)، (٤/ ٢٢٨٣/ ٣٠-٢٩٧٥).

سوى ابن حزم، مع أنه صحح له حديثًا، وهو الصواب، وقد رد الحافظ عليه فقال: "أخطأ ابن حزم في تضعيفه". وقال أيضًا: "وشَذَّ ابن حزم فقال: "ليس بالقوي"، بل احتج به الجماعة كلهم لكن لم يخرج له الترمذي"(١). وبذلك يُعْلَمُ خطأ ابن حزم إذ تَفَرَّدَ بتضعيفه، ولم يكن عنده مستند في ذلك، ولم يذكر لذلك سببًا، والله أعلم.

٢٧- هِشَامُ بْنُ حُجَيْرٍ(٢) المَكِّيُّ [خ م س]. روى عن: الحسن البصري، وطاووس بن كيسان وآخرين. روى عنه: سفيان ابن عيينة، وعبد الملك بن جريج وغيرهما. قال ابن حزم: "ضعيف"(٣).

وقال ابن سعد(٤): "كان ثقة وله أحاديث". وقال ابن مَعِين(٥): "صالح". وقال العجلي(٦): "ثقة، صاحب سنة". وذكره ابن حبان في "الثقات"(٧). وقال الذهبي(٨): "ثقة". وقال مرة(٩):

---

(١) ينظر: «التقريب» (ص٤٨٣/ ٦٩٠٤). و«هدي الساري» (ص٤٤٥).

(٢) حُجَيْر: بمهملة وجيم مصغرًا. «التقريب» (ص٥٠٧/ ٧٢٨٨).

(٣) ينظر: «حجة الوداع» (ص٤٣٨).

(٤) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٢/ ١٥٨٥).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٤/ ٢٢٨).

(٦) ينظر: «معرفة الثقات» (٢/ ٣٢٧/ ١٨٩٦).

(٧) ينظر: «الثقات» (٧/ ٥٦٧).

(٨) ينظر: «الكاشف» (٢/ ٣٣٥/ ٥٩٥٨).

(٩) ينظر: «الميزان» (٤/ ٢٩٥/ ٩٢١٩).

"احتج به الشيخان". وقال الساجي(١)، وابن حجر(٢): "صدوق". زاد ابن حجر: "له أوهام". وقال الحافظ في حديث هذا أحد رجال سنده(٣): "إسناده صحيح".

وقال أحمد: "ليس هو بالقوي". وقال مرة: "ليس هو بذاك". وقال مرة: "ضعيف الحديث". وسئل ابن مَعِين عنه، فَضَعَّفَه جدًّا(٤). وقال أبو حاتم(٥): "يكتب حديثه". وقال يحيى بن سعيد(٦): "خليق أن أدعه". روى له البخاري، ومسلم، والنسائي.

وخلاصة حاله: صدوق له أوهام، فإذا ما توبع على حديث فهو صحيح، ويحمل قول من وَثَّقَهُ على جانب العدالة.

وأما عن إخراج الشيخين له، فإنه ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن طاووس بن كيسان(٧)، وتابعه عليه عبد الله بن

---

(١) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ١٣٨/ ٤٩٤١).

(٢) ينظر: «التقريب» (ص٥٠٧/ ٧٢٨٨).

(٣) ينظر: «المطالب العالية» (٣/ ٢٧٤/ ٢٩٥).

(٤) ينظر: «العلل» - رواية ابنه (١/ ٣٨٥/ ٧٥٢). (١/ ٤٠٤/ ٨٢٤). (٣/ ٣٠/ ٤٠٢٤).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٤/ ٢٢٨).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٤/ ٢٢٨).

(٧) ينظر: «صحيح البخاري» (٨/ ١٤٦/ ٦٧٢٠).

طاووس، عن أبيه(١). يقول الذهبي(٢): "... وله في البخاري فرد حديث". ويقول الحافظ(٣): "ليس له عند البخاري سوى حديث أورده في موضع آخر بمتابعة غيره".

وأما مسلم فأخرج له حديثين في المتابعات، وكلاهما يرويه عن طاووس بن كيسان، وقد تابعه على الأول الحسن بن مسلم عند مسلم، وتابعه على الثاني عبد الله بن طاووس عند مسلم أيضًا(٤).

يقول الذهبي(٥): "قرنه مسلم بآخر، وله عنده حديثان، ...". انتهى. وهذا يدل على أن الشيخين انتقيا له من صحيح حديثه، وهي الأحاديث التي وافق فيها الثقات.

وبذلك يُعْلَمُ خطأ من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - إذ ضَعَّفَهُ مطلقًا، وكان الأولى أن يقال: ضعيف يعتبر به، فيصلح حديثه في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج الشيخين له، والله أعلم.

* * *

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٧/ ٣٩/ ٥٢٤٢).

(٢) ينظر: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص٤٠٩).

(٣) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٤٨).

(٤) ينظر: «صحيح مسلم» (٢/ ٩١٣/ ٢٠٩-١٢٤٦). و(٣/ ١٢٧٥/ ٢٣، ٢٤-١٦٥٤).

(٥) ينظر: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص٤٠٩).

٢٨- الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ القُرَشِيُّ مولاهم، أَبُو العَبَّاسِ الدِّمَشْقِيُّ [ع]. روى عن: الأوزاعي، وابن جريج وغيرهما. روى عنه: أحمد، وابن راهويه وغيرهما.

قال ابن حزم: "مُدَلِّسٌ"(١).

اتفقوا على توثيقه، وأنه من أعلم الناس بحديث الأوزاعي، قال مروان الطاطري(٢): "كان الوليد بن مسلم عالمًا بحديث الأوزاعي". وَوَثَّقَهُ ابن سعد(٣)، والعِجْلي(٤).

ولكن مع توثيقهم له تكلموا فيه بسبب كثرة التدليس والتسوية، قال الذهبي(٥): "إذا قال الوليد: "عن ابن جريج" أو "عن الأوزاعي" فليس بمعتمد؛ لأنه يدلس عن كذابين، فإذا قال: "حدثنا" فهو حجة".

وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين - وهم: من اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل- وقال: "معروفٌ،

---

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (١/ ٣٤٤).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧/ ٧٠).

(٣) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٢٧/ ٣٩٢٦).

(٤) ينظر: «معرفة الثقات» (٢/ ٣٤٣/ ١٩٤٨).

(٥) ينظر: «الميزان» (٤/ ٣٤٨/ ٩٤٠٥). و«من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٥٣٣- ٥٣٤/ ٣٦٨).

موصوفٌ بالتدليس الشديد، مع الصدق". وقال مرة: "ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية"(١). مات سنة أربع وتسعين ومائة (١٩٤هـ) وقيل بعدها. روى له الجماعة. وخلاصة حاله: إمامٌ، حافظٌ، متفق على توثيقه، من رجال الشيخين(٢)، ومن أعلم الناس بحديث الأوزاعي، لكنه يُدَلِّسُ عن الضعفاء، فإذا قال: "عن" فليس بمعتمد، إما إذا قال: "حدثنا" وشبهه فهو حجة.

وقد احتج الشيخان برواية الوليد عن الأوزاعي، بل جُلُّ رواياته في الصحيحين عنه(٣)، وعن عبد الرحمن بن نمر(٤)، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر(٥)، كما أخرج له البخاري من رواية ثور بن يزيد(٦)، وعبد الله بن العلاء بن زبر(٧)، ويزيد بن أبي مريم(٨)، وغيرهم،

---

(١) ينظر: «طبقات المدلسين (ص١٤، ٥١/ ١٢٧). و«التقريب» (ص٥١٨/ ٧٤٥٦).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ١٤٣/ ٧٠٧). (٢/ ١٢/ ٩٣٣).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ١٤٣/ ٧٠٧). «صحيح مسلم» (١/ ٩٦/ ١٥٦-٩٥).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٤٠/ ١٠٦٥). «صحيح مسلم» (٢/ ٦٢٠/ ٥-٩٠١).

(٥) ينظر: «صحيح البخاري» (٩/ ٥١/ ٧٠٨٤). «صحيح مسلم» (٢/ ٦٦٨/ ٩٧-٩٧٢).

(٦) ينظر: «صحيح البخاري» (٣/ ٦٧/ ٢١٢٨).

(٧) ينظر: «صحيح البخاري» (٤/ ١٠١/ ٣١٧٦).

(٨) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٧/ ٩٠٧).

وأخرج له مسلم من رواية حُمْرَان مولى عثمان - ﷺ -(١)، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ذئب(٢)، ومحمد بن مهاجر(٣)، وغيرهم.

يقول الحافظ: "وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي، بل لم يرو له البخاري إلا من روايته عن الأوزاعي، وعبد الرحمن بن نمر، وثور بن يزيد، وعبد الله بن العلاء بن زبر، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ويزيد بن أبي مريم أحاديث يسيرة"(٤). وبذلك يُوَافَقُ الإمام ابن حزم على حكمه عليه بأنه مُدَلِّسٌ، ولا يُقْبَلُ إلا بما صَرَّحَ فيه بالسماع، والله أعلم.

٢٩- يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ الغَافِقِيُّ(٥)، أَبُو العَبَّاسِ الْمِصْرِيُّ [ع].

روى عن: حميد الطويل، وعبد الله بن دينار وآخرين. روى عنه: ابن المبارك، وابن وهب وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(٦). وقال مرة: "وقد شهد عليه مالك بالكذب، وأخبر أنه روى عنه الكذب، وضعفه أحمد وغيره، وهو

---

(١) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ٥٥/ ٤٣-٢٦).

(٢) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ١٣٧/ ٢٤٦-١٥٥).

(٣) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ٥٥٤/ ٢٥٣-٨٠٥).

(٤) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٥٠).

(٥) الغَافِقِيّ: بِفَتْح الْغَيْن الْمُعْجَمَة، وكسر الْفَاء، وَالْقَاف، هذه النِّسْبَة إِلَى غافق بْن الْعَاص، بطن من الأزد. اللباب (٢/ ٣٧٣).

(٦) ينظر: «المُحَلَّى» (٤/ ١٨٠، ١٩٠). (٥/ ٦). (٩/ ٨٠، ١٤٥). (١٢/ ٣٩٣).

ساقط البتة."(١). وقال مرة: "لا شئ"(٢). وقال مرة: "لا خير فيه"(٣). وقال مرة: "مُطَّرَحٌ"(٤).

وقال ابن مَعِين(٥)، والعِجْلي(٦)، ويعقوب بن سفيان(٧)، وإبراهيم الحربي(٨): "ثقة". وقال البخاري(٩): "صدوق". وقال النسائي(١٠): "ليس به بأس". وقال ابن مَعِين مرة(١١)، وأبو داود(١٢): "صالح". وقال ابن عدي(١٣): "له أحاديث صالحة، ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة حديثًا منكرًا

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (٦/ ١٢٤). (٧/ ٤٩٥).
(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (٧/ ٥٦٨).
(٣) ينظر: «المُحَلَّى» (٨/ ٢٠٣).
(٤) ينظر: «المُحَلَّى» (٨/ ٣٥٦).
(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٢٧-١٢٨/ ٥٤٢).
(٦) ينظر: «معرفة الثقات» (٢/ ٣٤٧/ ١٩٦٢).
(٧) ينظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٤٥).
(٨) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٨٧-٢٨٨/ ٥٠٩٨).
(٩) ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (ص١١٧-١١٨/ ٢٠٢).
(١٠) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٣٣-٢٣٨/ ٦٧٩٢).
(١١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٢٧-١٢٨/ ٥٤٢).
(١٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٣٣-٢٣٨/ ٦٧٩٢).
(١٣) ينظر: «الكامل» (٩/ ٥٤-٥٩/ ٢١١٣).

فأذكره، وهو عندي صدوق، لا بأس به". وقال الذهبي(١): "له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث". وقال ابن حجر: "صدوقٌ، ربما أخطأ". وقال مرة(٢): "صدوق له أوهام".

وقال أحمد(٣): "سيء الحفظ". وقال أبو حاتم(٤): "محله الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به". وقال النسائي: "ليس بذاك القوي". وقال مرة(٥): "عنده أحاديث مناكير، وليس هو بذاك القوي في الحديث". وقال ابن سعد(٦): "منكر الحديث". وقال أبو محمد الأشبيلي، وأبو الحسن القطان: "لا يحتج به". زاد ابن القطان: "لسوء حفظه". وقال الساجي: "صدوق يَهِمُ". وقال الحاكم أبو أحمد: "ما حدث من كتاب فليس به بأس، وكان إذا حدث من حفظه يخطئ"(٧). مات سنة ثمان وستين ومائة (١٦٨هـ). روى له الجماعة.

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦/ ١).

(٢) ينظر: «التقريب» (ص٥٢٢/ ٧٥١١). و«موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٥٥).

(٣) ينظر: «العلل» - رواية ابنه (٣/ ٥٢/ ٤١٢٥).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٢٧-١٢٨/ ٥٤٢).

(٥) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (ص٢٤٩/ ٦٥٧). و«عمل اليوم والليلة» (١/ ٢٩٧/ ٣٦٥).

(٦) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٥٧/ ٤٠٧٠).

(٧) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٨٧-٢٨٨/ ٥٠٩٨).

وخلاصة حاله: صدوق له أوهام، فلا تقبل روايته إذا انفرد؛ لأن فيه ضعفًا من جهة حفظه، ويحمل قول من وَثَّقَهُ على العدالة.

وأما عن رواية الشيخين له فيقول الحافظ(١): "استشهد به البخاري في عدة أحاديث من روايته عن حميد الطويل(٢)، ما له عنده غيرها سوى حديثه عن يزيد بن أبي حبيب في صفة الصلاة بمتابعة الليث وغيره(٣)، واحتج به الباقون". أ. ه.

وأما مسلم فقد احتج به(٤) في الصحيح، كما أخرج له ما توبع عليه(٥).

فكما هو معروف فإن الشيخين أخرجا أحاديث عن بعض الرواة المتكلم فيهم، وهي الأحاديث التي تيقنا أنهم أصابوا فيها، ورووها على وجهها الصحيح، أما إذا ثبت لديهما أن هذا الحديث مما أخطأ فيه الراوي

---

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٥١).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٥٧/ ٢٤١). (١/ ٨٧/ ٣٩٣). (١/ ١١٩/ ٥٧٢) وغيرها.

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ١٦٥/ ٨٢٨).

(٤) ينظر: «صحيح مسلم» (١/ ٢٧٨/ ١٠٦-٣٦٦). (١/ ٣٥٠/ ٢١٦-٤٨٣) وغيرها.

(٥) ينظر: «صحيح مسلم» (٢/ ٥٩٥/ ٥٠-٨٧٢). (٢/ ٧٩٧/ ١٣٣-١١٣٤) وغيرها.

فلا شك أنهما يتجنبان إيراده في الصحيح، وهذا يدل على أنهما ينتقيان بعض أحاديث هؤلاء الرواة.

وبذلك يُعْلَمُ خطأ من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - إذ ضَعَّفَهُ مطلقًا، وكان الأولى أن يقال: ضعيف يعتبر به، فيصلح حديثه في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج البخاري له، ومسلم في بعض المواضع، والله أعلم.

٣٠- يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ الأَنْصَارِيُّ مولاهم، أبو تُمَيْلَةَ(١) الْمَرْوَزِيُّ [ع]. رَوَى عَن: الحسين بْن واقد، والأَوزاعِيّ وآخرين. رَوَى عَنه: أَحْمَد، وإسحاق بْن راهويه وغيرهما.

قال ابن حزم: "ليس بالقوي"(٢).

قَال النَّسَائي(٣)، وابن حَمْدُويَه(٤)، وصالح جزرة، وأحمد(٥)، وابن المديني(٦)، وابْن سعد(٧)، وابن مَعِين(٨)، وأبو حاتم(٩)، وابن

---

(١) تُمَيْلَةَ: بمثناة، مصغرًا. «التقريب» (ص٥٣١/ ٧٦٦٣).
(٢) ينظر: «المُحَلَّى» (١٠/ ٢٩٧).
(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٢-٢٥/ ٦٩٣٨).
(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٧٤/ ٥٢١٥).
(٥) ينظر: «التهذيب» (١١/ ٢٩٤/ ٥٧٣).
(٦) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٥٢).
(٧) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٦٤/ ٣٦٥٤).
(٨) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» لابن محرز (١/ ١١٢/ ٥٣٧).
(٩) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٤/ ٨١٠).

شاهين(١)، وابن حجر(٢): "ثقة".

وَقَال ابْن خراش(٣)، والخليلي(٤)، والذهبي(٥): "صدوق". وَقَال ابْن مَعِين(٦)، والنسائي مرة(٧): "ليس به بأس". مات سنة نيف وتسعين ومائة. روى لَهُ الجماعة.

وخلاصة حاله: ثقة، محتج به في الصحيحين(٨) وغيرهما، وقد قال أبو حاتم إن البخاري أدخله البخاري في كتاب "الضعفاء" ثم قال(٩): يُحَوَّلَ من هناك"- يعني من الضعفاء-. وقد مشى على ذلك ابن الجوزي فذكره في "الضعفاء"(١٠) أيضًا.

وقد تَعَقَّبَ الذهبيُّ أبا حاتم فقال: "وقد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخاري تكلم فيه، وذَكَرَهُ في الضعفاء، فلم أر ذلك، ولا كان ذلك،

---

(١) ينظر: «تاريخ أسماء الثقات» (ص٢٥٩/ ١٥٨٨).

(٢) ينظر: «التقريب» (ص٥٣١/ ٧٦٦٣).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٦/ ١٩٣-١٩٤/ ٧٤١٠).

(٤) ينظر: «الإرشاد» (٣/ ٨٩٨/ ٨١٩).

(٥) ينظر: «الكاشف» (٢/ ٣٧٧/ ٦٢٦٠).

(٦) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» للدارمي (ص٢٣٥/ ٩١٢).

(٧) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٦/ ١٩٣-١٩٤/ ٧٤١٠).

(٨) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٢٣/ ٩٨٦). «صحيح مسلم» (٣/ ١٤٤٣/ ١٤٦-١٨١٤).

(٩) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٤/ ٨١٠).

(١٠) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» (٣/ ٢٠٥/ ٣٧٦٠).

فإن البخاري قد احتج به، ولولا أن ابن الجوزي ذكره في الضعفاء لما أوردته". وقال الحافظ: "لم يثبت أن البخاري ضعفه"(١).

وقد ذكر البخاريُّ أبا تميلة في "التاريخ الكبير"(٢) فلم يتكلم فيه أصلًا لا جرحًا ولا تعديلًا، ولم يذكره في "الضعفاء". ولعل من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - مشى على كلام أبي حاتم السابق - وتبعه عليه ابن الجوزي-، فأخطأ في ذلك، والله أعلم.

٣١- يُسَيْرُ بنُ عَمْرو، ويقال: ابن جابر، ويقال: أُسِير، أبو الخِيَارِ المُحَارِبِيُّ، ويقال: العَبْدِيُّ، ويقال: الكِنْدِيُّ، ويقال: القِتْبَانِيُّ، ويقال: إنهما اثنان [خ م قد س]. أدرك زمان النبي - ﷺ -، فقد كان مولده في هجرة النبي- ﷺ -، وروى عنه حديثين لم يذكر فيهما سماعًا. وقيل: إن له رؤية، وليست له صحبة، وتوفي النبي - ﷺ - وهو ابن عشر سنين فيما قاله ابنه قيس عنه. روى عن: سلمان الفارسي، وسهل بن حنيف وغيرهم - رضي الله عنهم -. روى عنه: ابنه قيس بن يسير، وأبو إسحاق الشيباني وآخرون.

قال ابن حزم: "ليس بالقوي"(٣).

---

(١) ينظر: «الميزان» (٤/ ٤١٣/ ٩٦٤٤). و«هدي الساري» (ص٤٥٢، ٤٦٤).

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٠٩/ ٣١٢٤).

(٣) ينظر: «الفصل» (٤/ ١١٧).

وقال ابن سعد(١)، والعِجْلي(٢)، والذهبي(٣): "ثقة". وذكره ابن حبان في "الثقات"(٤). وقال الذهبي مرة(٥): "صدوق". وقال ابن حجر(٦): "له رؤية". مات سنة خمس وثمانين (٨٥هـ). روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود في "القدر"، والنسائي.

وخلاصة حاله: تابعيٌّ ثقة، له رؤية وليست له صحبة، وأثبتها له بعضهم، اتفق الأئمة على توثيقه، واحتج به الشيخان(٧)، ولم يتكلم فيه سوى ابن حزم، وقد تَفَرَّدَ بتضعيفه فأخطأ، ولم يكن عنده مستند في ذلك، ولم يذكر لذلك سببًا، والله أعلم.

٣٢- أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشِ بْنِ سَالِمٍ الأَسَدِيُّ الكُوْفِيُّ الحَنَّاطُ المُقْرِئ [ع مق]. اختلف في اسمه، والأصح أن كنيته اسمه. روى عن: أبي

(١) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٩٥/ ٢٠٣٢).
(٢) ينظر: «معرفة الثقات» (١/ ٢٣١/ ١٠٦).
(٣) ينظر: «المغني في الضعفاء» (٢/ ٧٥٦/ ٧١٧٤).
(٤) ينظر: «الثقات» (٥/ ٥٥٧).
(٥) ينظر: «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٥٥٦/ ٣٨٧). و«الميزان» (٤/ ٤٤٧/ ٩٧٩١).
(٦) ينظر: «التقريب» (ص٥٠/ ٧٨٠٨).
(٧) ينظر: «صحيح البخاري» (٩/ ١٧/ ٦٩٣٤). «صحيح مسلم» (٢/ ٧٥٠/ ١٥٩- ١٠٦٨).

إسحاق السبيعي، والأعمش وآخرين. روى عنه: أحمد، وأسيد بن زيد بن نجيح الجمال وغيرهما.

قال ابن حزم: "ضعيف"(١).

قال ابن سعد(٢)، وأحمد(٣)، وأبو داود(٤)، والعِجْلي(٥)، والذهبي، وابن حجر(٦): "ثقة". زاد ابن سعد: "كان صدوقًا، عارفًا بالحديث والعلم، إلا أنه كثير الغلط". وزاد أحمد: "ربما غلط". وزاد الذهبي: "فيه شيء". وزاد ابن حجر: "عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح".

وذكره ابن حبان في الثقات وقال(٧): "كان من العباد الحفاظ المتقنين، وكان يحيى القطان، وعلي ابن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا

---

(١) ينظر: «المُحَلَّى» (٣/ ٤٠٧). (٦/ ١٨٤، ١٨٩، ٤٧٦). (٨/ ٧٧). (٩/ ١٠٦، ١٧٠).

(٢) ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٦٠/ ٢٦٩٠).

(٣) ينظر: «العلل»- رواية ابنه (٢/ ٤٨٠/ ٣١٥٥).

(٤) ينظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» (ص١٥١/ ١٢١).

(٥) ينظر: «معرفة الثقات» (٢/ ٣٨٩/ ٢٠٩٩).

(٦) ينظر: «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٥٦٩/ ٣٩٩). و«التقريب» (ص٥٥٥/ ٧٩٨٥).

(٧) ينظر: «الثقات» (٧/ ٦٦٨-٦٧٠).

ينفك عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته ... والصواب في أمره مجانبة ما عُلِمَ أنه أخطأ فيه، ... ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حُكْمُ كلِّ محدث ثقة صحت عدالته، وتبين خطؤه".

وقال ابن عدي(١): "لا بأس به، ولم أجد له حديثًا منكرًا، إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف". وقال الذهبي(٢): "أحد الأئمة الأعلام، صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث". وقال ابن مَعِين(٣): "رجلٌ، صدوقٌ، ولكنه ليس بمستقيم الحديث". وقال مرة(٤): "ليس بالقوي". وقال يعقوب بن شيبة(٥): "ثقة، صدوق، صاحب قرآن ورواية، وحديثه مضطرب". وقال ابن عبد البر: "كان الثوري، وابن المبارك، وابن مَهْدِيٍّ يثنون عليه، وهو عندهم في أبي إسحاق مثل شريك، وأبي الأحوص، إلا أنه يهم في حديثه، وفي حفظه شيء". وقال الساجي: "صدوق يهم|. وقال البزار: "لم يكن بالحافظ، وقد حدث

(١) ينظر: «الكامل» (٥/ ٤٦/ ٨٩٠).
(٢) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٩٩/ ١٠٠١٦).
(٣) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» لابن محرز (١/ ٦٩/ ١٥٤).
(٤) ينظر: «تاريخ ابن مَعِين» لابن طهمان (ص٣٩/ ٤٤).
(٥) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٦/ ٥٤٢-٥٥٨/ ٧٦٥٠).

عنه أهل العلم واحتملوا حديثه"(١). مات سنة أربع وتسعين ومائة (١٩٤هـ)، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. روى له مسلم في «مقدمة صحيحه»، والباقون.

وخلاصة حاله: ثقة، ساء حفظه لما كبر سنه، لكن كتابه صحيح، والأمر فيه كما قال ابن حجر(٢): "والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه". وقال مرة(٣): "ساء حفظه لما كبر، وكتابه معتمد"، فقد وَثَّقَهُ بعضهم، وضَعَّفَهُ البعض الآخر، بسبب كثرة غلطه، ومن ضَعَّفَهُ جعل هذا التضعيف مطلقًا، وجعله آخرون على حال الكبر.

وأما عن إخراج الشيخين له، فإنه له في البخاري أحاديث توبع عليها، وأما مسلم فأخرج له حديثًا واحدًا في مقدمة "صحيحه".

يقول الحافظ: "لم يرو له مسلم إلا شيئًا في مقدمة صحيحه(٤)، وروى له البخاري أحاديث، منها في الحج بمتابعة الثوري عن عبد العزيز عن أنس في صلاة الظهر والعصر بمنى يوم التروية(٥)، ومنها في الصوم بمتابعة بن عيينة وجرير عن أبي إسحاق الشيباني عن بن أبي أوفى

---

(١) ينظر: «التهذيب» (١٢/ ٣٦-٣٧/ ١٥٢).
(٢) ينظر: «التهذيب» (١٢/ ٣٦-٣٧/ ١٥٢).
(٣) ينظر: «هدي الساري» (ص٤٦٤).
(٤) ينظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٤).
(٥) ينظر: «صحيح البخاري» (٢/ ١٦١/ ١٦٥٣، ١٦٥٤).

في الفطر عند غروب الشمس(١)، ومنها في الفتن حديثه عن أبي حصين عن أبي مريم الأسدي عن عمار أنه قال في عائشة هي زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة وفي الحديث قصة(٢)، ومنها في التفسير بمتابعة جرير وغيره عن حصين عن عمرو بن ميمون عن عمر في قصة قتله وقصة الشورى"(٣). أ . ه.

وهذا يدل على أن الشيخين انتقيا له من صحيح حديثه، وهي الأحاديث التي وافق فيها الثقات، وبذلك يُعْلَمُ خطأ من ضَعَّفَهُ - ومنهم ابن حزم - إذ ضَعَّفَهُ مطلقًا، وكان الأولى أن يقال: ضعيف يعتبر به، فيصلح حديثه في الشواهد والمتابعات، كما هو الحال في إخراج الشيخين له، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٣/ ٣٣/ ١٩٤١).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٩/ ٥٥/ ٧١٠٠).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٦/ ١٤٨/ ٤٨٨٨). (٢/ ١٠٣/ ١٣٩٢). وينظر: «هدي الساري» (ص٤٥٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، مجيب الدعوات، رفيع الدرجات، وهو الذي يقبل التوبة عن عبادة و يعفو عن السيئات، رافع السماوات، ومنزل الآيات.

أما بعد

فبعد هذه الدراسة في هذا البحث يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

– أهم النتائج:

١ – تبين من خلال هذا البحث ما للصحيحين من مكانة سامية، ومنزلة رفيعة في نفوس المشتغلين بعلم الحديث، وأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله – ﷻ –، الأمر الذي جعل الكثير منهم يتصدون للدفاع عنهم أمثال الإمامين الكبيرين الذهبي، وابن حجر.

٢– تبين – أيضًا – أن ابن حزم من أئمة الجرح والتعديل المجتهدين، والذين يعتمد على قولهم في تعديل الرواة وتجريحهم، ولا يقل قوله فيهم عن قول غيره من الحفاظ، كما تبين أنه من المتعنتين في الجرح، المتثبتين في التعديل.

٣– تبين كذلك أن أئمة الجرح والتعديل ليسوا كلهم في مرتبة واحدة من التشدد والتساهل، فمنهم المتشدد ومنهم المتوسط، ومنهم

المتساهل، بحسب ما وضع كل واحدٍ منهم من ضوابط في الجرح والتعديل.

٤ - الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم في هذا البحث بلغوا اثنين وثلاثين راويًا، أصاب ابن حزم في حكمه على خمسة منهم، بنسبة بلغت (١٥،٦٢٪)، وعدد اثني عشر راويًا أخطأ في حكمه عليهم؛ إذ ضعفهم وجمهور العلماء على توثيقهم، بنسبة بلغت (٣٧،٥٪)، أما باقي الرواة وعددهم خمسة عشر راويًا، بنسبة بلغت (٤٦،٨٨٪)، فقد ضعفهم تضعيفًا مطلقًا، والصواب في حالهم أنهم ضعفاء في بعض الحالات فقط وليس على الإطلاق، كَمَنْ ضُعِّفَ في بلد معين وهو ثقة فيما عداه، وكَمَنْ وُثِّقَ في بلد معين وهو ضعيف فيما عداه، وكَمَنْ ضُعِّفَ في راوٍ معين وهو ثقة في روايته عن غيره، وكَمَنْ صُحِّحَ حديثه في المتابعات والشواهد وضُعِّفَ في غيرها، وكمن ضُعِّفَ في الحديث وهو ثقة في جانب آخر كالمغازي مثلًا، وهذا يدل على أن ابن حزم من المتشددين في الجرح، المتثبتين في التعديل، وهذا التضعيف منه لهؤلاء الرواة لا يقدح في إمامته، ولا ينزله عن مكانته التي تبوأها بين أئمة الجرح والتعديل؛ لأنه ضَعَّفَ مَنْ ضَعَّفَ منهم بناء على اجتهاده، وهذا لا يلام فيه أحد من البشر؛ ما دام خرج من إمام عارف، وكان بعيدًا عن التعصب والهوى.

- أهم التوصيات:

١- وجوب التصدي للهجمات المثارة حول "الصحيحين" سواء أكان ذلك من ناحية الإسناد أم من ناحية المتن؛ لما لهما من مكانة عظيمة لدى المشتغلين بالعلوم الشرعية عمومًا، وعلم الحديث خصوصًا.

٢- الاهتمام بدراسة علم "الجرح والتعديل"؛ لما له من أهمية كبيرة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي فيه.

٣- ضرورة جمع أقوال كل إمام من النقاد في الجرح والتعديل ودراستها، ومقارنتها بأقوال غيره من النقاد؛ لنتعرف على مناهج الأئمة في الجرح والتعديل.

هذا، وما كان من توفيق فمن الله - تعالى -، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فأسأل الله - تعالى - أن يغفره لي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصّلِّ اللهم وسَلِّمْ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان = صحيح ابن حبان. لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين بن بلبان (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى (١٤١٢هـ، ١٩٩١م).

الأحكام الوسطى من حديث النبي - ﷺ -. لعبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الإشبيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد- الرياض- السعودية، الأولى، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

الإحكام في أصول الأحكام. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ/ أحمد شاكر، مكتبة دار الآفاق، بيروت (بدون).

أحوال الرجال. لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، (بدون).

الإرشاد في معرفة علماء الحديث. لأبي يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد القزويني (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د/ محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد-الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٠٩ هـ).

الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج: عبدالله مرحول السوالمة، وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، نشر دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض، السعودية، الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

الأعلام. لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، (٢٠٠٢م).

الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخُشت، مكتبة ابن سينا، مصر، (بدون).

الاقتراح في بيان الاصطلاح. لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي القشيري بن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون).

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لأبي عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج المصري الحنفي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، مكتبة الفاروق الحديثة، الأولى، (١٤٢٢هـم).

الأنساب. لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، (١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م).

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير. لابن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبي الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الأولى، (١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م).

بُغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة أبي جعفر الضبي (ت٥٩٩هـ)، الناشر/ دار الكاتب العربي- القاهرة، (١٩٦٧م).

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي بن القطان (ت ٦٢٨ هـ)، تحقيق: د/ الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الأولى، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

تاج العروس من جواهر القاموس. لمحمد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى- الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية (بدون).

التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير). لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم

زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٣٩٧هـ،١٩٧٧م).

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د/ بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الأولى، (٢٠٠٣م).

تاريخ أسماء الثقات. لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

تاريخ ابن معين (رواية الدوري). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الأولى، (١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م).

تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت٢٣٣هـ)، المحقق: د/ أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

تاريخ بغداد. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

تاريخ دمشق. لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م).

التاريخ الكبير. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

تحرير تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني. تأليف: د/ بشار عواد معروف، الشيخ/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

تذكرة الحفاظ. لشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).

التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق: د/ أبي لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م).

تقريب التهذيب. لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي عاصم حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، الأولى، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م).

تهذيب التهذيب. لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دائرة المعارف النظامية بالهند، الأولى، (١٣٢٦هـ).

تهذيب الكمال. لأبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

الثقات. لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُستي (ت٣٥٤هـ)، طبع تحت مراقبة د/ محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، الأولى، (١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م).

جامع الأصول في أحاديث الرسول - ﷺ -. لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - وبشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الأولى.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

(ت٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الأولى، (١٤٢٢هـ).

جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس. لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح الأزدي الميُورْقِيِّ الحُمَيْدِيِّ أبي عبد الله بن أبي نصر- (ت٤٨٨هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر- القاهرة، (١٩٦٦م).

الجرح والتعديل. لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، (١٢٧١هـ، ١٩٥٢م).

الجمع بين الصحيحين. لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت٥٨٢هـ)، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الأولى، (١٤١٩هـ -١٩٩٩م).

جمهرة أنساب العرب. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، (١٤٠٣ه - ١٩٨٣م).

حجة الوداع. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي- (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: أبي صهيب الكرمي، مطبعة بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الأولى (١٩٩٨م).

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي (ت٩٢٣هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية/ دار البشائر - حلب/ بيروت، الخامسة (١٤١٦هـ).

ديوان الضعفاء والمتروكين. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الثانية، (بدون تاريخ).

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر، بيروت، الرابعة، (١٤١٠هـ،١٩٩٠م).

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبي الحسنات (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الثالثة (١٤٠٧هـ).

سـنن الـدارقطني. لأبي الحسـن عـلي بـن عمـر الـدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م).

السنن الكبرى. لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثالثة، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

السـنن الكـبرى. لأبي عبـد الـرحمن أحمـد بـن شـعيب بـن عـلي الخراساني النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

سؤالات أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أحمد بن حنبل. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: د/ عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م).

سؤالات البرقاني للدارقطني-رواية الكرجي عنه-. لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بالبرقاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).

سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين. لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد

نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).

سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: د/ زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ).

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).

سير أعلام النبلاء. لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الثالثة، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لعبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العَكري الحنبلي، أبي الفلاح (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

شرح علل الترمذي. لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: د/ همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

الصَّارِمُ المُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الأولى (١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م).

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة (١٤٠٧هـم).

الصلة في تاريخ أئمة الأندلس. لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، عني بنشره، وصححه، وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الثانية، (١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م).

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. لأبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الثانية (١٤٠٨هـ).

الضعفاء الكبير. لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلي المكي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الأولى، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

الضعفاء. لأبي زُرْعَة الرازي، رسالة علمية لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، (١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).

الضعفاء والمتروكون. لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ هـ).

الضعفاء والمتروكون. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م).

ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية). لفضيلة الشيخ الدكتور/ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل عبد اللطيف.

الطبقات الكبرى. لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري (ت ٢٣٠ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ،١٩٩٠م).

طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. لشيخ الإسلام أبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د/ عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ،١٩٨٣م).

العبر في خبر من غبر. لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زُغْلُول، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون)

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، المجلدات من (١-١١) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الأولى، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، والمجلدات (١٢-١٥) علق عليه: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الأولى (١٤٢٧هـ).

العلل ومعرفة الرجال. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الثانية، (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).

عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (بدون).

عمل اليوم والليلة. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي (ت٣٠٣ هـ)، تحقيق: د/ فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ).

فتح الباري شرح صحيح البخاري. لزين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود شعبان عبد المقصود، وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، الأولى، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

فتح الباري شرح صحيح البخاري. لشيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: (١٣)، ومعه مقدمة فتح الباري المعروفة بـ "هدي الساري".

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، (١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م).

الفصل في الملل والنحل. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د/ محمد إبراهيم نصر، ود/ عبد الرحمن عميرة، طبعة دار الجيل ببيروت، (بدون).

الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الأولى، (١٤١٣هـ، ١٩٩٢م).

الكامل في ضعفاء الرجال. لأبي أحمد بن عَدِيٍّ الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٨هـ،١٩٩٧م).

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لمصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية، (١٩٤١م).

كشف الأستار عن زوائد البزار. لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ،١٩٧٩م).

لسان العرب. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ).

لسان الميزان. لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م).

اللباب في تهذيب الأنساب. لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري (ت٦٣٠هـ)، دار صادر-بيروت، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي. لأبي عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الثانية، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، (١٣٩٦هـ).

المحلى بالآثار. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي- (ت٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

المختصر في علم الأثر. لمحمد بن سليمان بن سعد أبي عبد الله الكافِيَجي (ت٨٧٩هـ)، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى (١٤٠٧هـ).

المختلطين. لصلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د/ رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م).

مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي- (ت٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون).

مسائل الإمام أحمد بن حنبل (رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ). لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الأولى، (١٣٩٤هـ).

المسند. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م).

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. (والمشهور بصحيح مسلم). لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الأولى، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م).

مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، حققه، وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم،

دار الوفاء للطباعة والنشر- والتوزيع، المنصورة، الأولى، (١٤١١ هـ، ١٩٩١ م.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د/ سعد الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، الأولى، (١٤١٩هـ).

معجم مقاييس اللغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

المعرفة والتاريخ. لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت ٢٧٧ هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، (١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م).

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث. لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العِجْلِي (ت٢٦١هـ)، بترتيب الإمامين: نور الدين الهيثمي، وتقي الدين السبكي، مع زيادات الحافظ ابن حجر، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين (رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣ هـ)،

تحقيـق: محمـد كامـل القصـار، مجمـع اللغـة العربيـة، دمشـق، الأولى، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).

المغني في ضبط أسماء الرجال. لمحمد بن طاهر الهندي (ت ٩٨٦ هـ)، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

المغني في الضعفاء. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د/ نور الدين عتر، (بدون رقم، وبدون تاريخ).

من تكلم فيه وهو موثوق، أو صالح الحديث. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، (١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م).

من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣ هـ)، تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، (بدون تاريخ).

من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال-رواية المروذي-. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الأولى، (١٤٠٩ هـ).

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. لأبي زكريا محيي الدين النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الثانية، (١٣٩٢هـ).

موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السامرائي. مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الثانية، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الأولى، (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م).

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (بدون).

نيل الأوطار. لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الأولى، (١٤١٣هـ،١٩٩٣م).

الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. للشيخ: محمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة (ت١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.

فهرس الرواة

م	اسم الراوي	درجته	رقم الصحيفة
	أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَيْسَرَةَ الكُوفِيُّ	ثقة	٢٩
	إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ السَّبِيْعِيُّ	ثقة	٣٠
	إِسْمَاعِيلُ بنُ عَبدِ الله بْنِ عَبدِ اللهِ بْنِ أَوَيْسِ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيُّ	ضعيف يعتبر به	٤١
	تَوْبَةُ بْنُ أَبِي الأَسَدِ الْعَنْبَرِيُّ أَبُو الْمُوَرِّعِ البَصْرِيُّ	ثقة	٤٦
	خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ أَبُو الهَيْثَمِ البَجَلِيُّ القَطَوَانِيُّ	صدوق	٤٧
	خُثَيْمُ بْنُ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ الْغِفَارِيُّ الْمَدَنِيُّ	ثقة	٢٨
	دَاوُدُ بنُ رُشَيْدٍ أَبُو الفَضْلِ الخَوَارِزْمِيُّ	ثقة	٥٣
	زُهَيرُ بنُ مُحَمَّد التَّمِيمِيُّ العَنْبَرِيُّ الخُرَاسَانِيُّ	ضعيف في رواية الشاميين عنه، صحيح الحديث إذا روى عنه العراقيون	٥٤
	زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الطُّفَيْلِ البَكَّائِيُّ	ضعيف في الحديث، ثَبْتٌ في كتاب «المغازي» لابن إسحاق	٥٨
	سَعِيد بن أَبي هِلَال اللَّيْثِيُّ، أَبُو العَلاء المِصْرِيُّ	ثقة	٦١

م	اسم الراوي	درجته	رقم الصحيفة
	شَبَابَةُ بنُ سَوَّار الفَزَارِيُّ مولاهم، أبو عمرو المَدَائِنِيُّ	ثقة حافظ	٦٣
	شَرِيك بنُ عَبدِ اللهَّ بنِ أَبي نَمِرٍ القُرَشِيُّ أَبُو عَبد اللهَّ المدني	صدوقٌ، عنده مناكير	٦٦
	طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ القُرَشِيُّ، أَبُو سُفْيَان الوَاسِطِيُّ	صدوق عنده أوهام	٦٩
	طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بنِ النَّعْمَانِ الزُّرَقِيُّ الأَنْصارِيُّ	صدوق عنده أوهام	٧٢
	عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَوَيْسٍ الأَصْبَحِيُّ	ثقة	٧٤
	عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ أبو أَمَيَّة البَصْرِيُّ المُعَلِّم	ضعيف	٧٦
	عِكْرِمَةُ بنُ خَالِدِ بنِ العَاصِ بنِ هِشَامِ بنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الله المَخْزُومِيُّ	ثقةٌ ثبتٌ	٧٨
	عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ القُرَشِيُّ، أَبو الحَسَن الكُوْفِيُّ	ثقة	٨١
	عَمْرُو بنُ أَبي عَمْرٍو مولى الْمُطّلِبِ بنِ عبدِ الله بنِ حَنْطَبٍ	ثقة في غير روايته عن عكرمة	٨٣
	فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبي الْمُغِيرَةِ، الخُزَاعِيُّ	ضعيف يعتبر به في الشواهد والمتابعات	٨٦

م	اسم الراوي	درجته	رقم الصحيفة
	كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ الْمَازِنِيُّ، ويُقال: الأَزْدِيُّ، أَبُو قُرَّةَ البَصْرِيُّ	صدوق يخطئ	٨٩
	مُحَمَّد بن عَبد الله بْن مسلم بْن عُبَيد الله = ابْن أخي الزُّهْرِيّ	ضعيف يعتبر به	٩١
	مُحَمَّد بْنُ عبدِ الرحمنِ بْنِ ثَوْبَانَ القُرَشِيُّ العَامِرِيُّ المَدَنِيُّ	ثقة	٩٥
	مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ تَدْرُسَ= أبو الزُّبَيْرِ المَكِّيُّ	ثقة مُدَلِّسٌ	٩٧
	مِسْكِيْنُ بن بُكَيْرٍ الْحَرَّانِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمنِ الْحَذَّاءُ	صدوق له أوهام	١٠١
	مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ طَلْحَةَ العَبْدَرِيُّ المَكِّيُّ	ثقة	١٠٣
	هِشَامُ بْنُ حُجَيْرٍ المَكِّيُّ	صدوق له أوهام	١٠٥
	الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ القُرَشِيُّ مولاهم، أَبُو العَبَّاسِ الدِّمَشْقِيُّ	ثقة مُدَلِّسٌ	١٠٨
	يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ الغَافِقِيُّ أَبُو العَبَّاسِ الْمِصْرِيُّ	صدوق له أوهام	١١٠
	يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ الأَنْصَارِيُّ مولاهم، أبو تُمَيْلَةَالْمَرْوَزِيُّ	ثقة	١١٤

م	اسم الراوي	درجته	رقم الصحيفة
	يُسَيْرُ بنُ عَمْرو، ويقال: ابن جابر، ويقال: أُسِير، أبو الخِيَارِ المُحَارِبِيُّ	تابعيٌّ ثقة	١١٦
	أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشِ بْنِ سَالِمٍ الأَسَدِيُّ الكُوْفِيُّ الحَنَّاطُ المُقْرِئ	ثقة ساء حفظه لما كبر	١١٧

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصحيفة
أسباب اختيار البحث	٥
أهداف البحث	٥
أهمية البحث	٥
حدود البحث	٦
الدراسات السابقة	٦
خطة البحث، والمنهج فيه	٨
المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن حزم الظاهري	١٢
المبحث الثاني: تعريف علم الجرح والتعديل	١٨
المبحث الثالث: أصناف أئمة الجرح والتعديل من حيث التشدد والتساهل	٢١
المبحث الرابع: مكانة رجال الصحيحين	٢٤
المبحث الخامس: منزلة ابن حزم بين أئمة الجرح والتعديل، ومنهجه في جرح الرواة وتعديلهم	٢٧
المبحث السادس: الرواة الذين ضعفهم الإمام ابن	٢٩

حزم الظاهري، واتفق الشيخان على تخريج حديثهم"
مرتبين على حروف المعجم .....
الخاتمة، والنتائج، والتوصيات ١٢٢
فهرس المصادر والمراجع ١٢٥
فهرس الرواة ١٤٥
فهرس الموضوعات ١٤٩